قواعد ضبط اختلاف الروايات في كتاب الإلماع للقاضي عياض (476-544هـ)
نماذج تطبيقية من روايات صحيح البخاري

د. شفاء علي الفقيه
في قسم الدراسات الإسلامية\ جامعة الحدود الشمالية السعودية\عرعر

مقدمة

إنّ من فضل الله تعالى على الأمّة أنَّ الله عز وجل سخّر لها في كل زمان ومكان جهود طائفة مخلصة من العلماء والمحدّثين المسلمين اعتنوا بالمرويات والنّسخ الأصيلة المخطوطة، فأولوها اهتمامهم للحفاظ على أصول العلم والشريعة وأصول السنة النبوية، فظهرت عبر تاريخنا الإسلامي المشرق جهوداً عظيمة بذلت من قبل المحدّثين وأصحاب المرويات في النّسخ والمقابلة والضبط والتصحيح والرعاية لأصول الكتب المخطوطة.

ويعدّ القاضي عياض من العلماء المحققين الذي اعتنوا عناية كبيرة في الكشف عن جهود الرواة ومناهجهم، وفي بيان ضبط سماعاتهم، وضبط كتبهم المخطوطة، حيث أنه لم يألو جهداً في وصف ما وقف عليه من هذه المخطوطات الواضحة الأصول والسماعات، فقام بوصف منهج أصحابها في كتابه الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ومن هؤلاء رواة صحيح البخاري، وبخاصة أبي ذر الهروي، وأبي الحسن القابسي، وأبي محمد الأصيلي.

وقد تحدّث في كتابه الإلماع حول منهج هؤلاء المحدثين في ضبط رواياتهم، وطريقتهم التي سلكها كل منهم في التنبيه على ما وقع لديه من فروق، وبيّن ما بينهم من اختلاف في المنهج، ويعد ما كتبه القاضي عياض في زمانه وثيقة هامة تؤكد جهود الرواة المتقدمين في حفظهم للنصوص، والتزامهم مناهج دقيقة في ضبط نسخهم من الكتب التي يروونها. وهذه الجهود تُعد تأسيساً واضحاً لمناهج التحقيق.

وفي هذه المداخلة سأقوم بعرض نماذج تطبيقية من مناهج رواة صحيح البخاري من نسخ مخطوطة وقفت عليها، تظهر بوضوح منهج التحقيق والتثبت الذي سلكوه في ضبط اختلافات رواياتهم. وعليه فإني سأعرض لنماذج من رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهروي(المولود سنة 415هـ) عن أبيه أبي ذر الهروي(ت434هـ)؛ راوي كتاب الجامع الصحيح للبخاري عن ثلاثة من أشهر تلاميذ الإمام الفربري(ت320هـ) وهم أبو إسحاق المستملي (ت376هـ)، وأبو محمد الحموي السرَخسي(ت381هـ)، وأبو الهيثم الكشمِيهني(ت389هـ)"، و لأبي الحسن القابسي(ت403هـ) عن شيخيه أبي زيد المروزي(ت371هـ) وأبي أحمد الجُرْجاني(ت374هـ). وللإمام الأَصيلي الذي يروي الصحيح عن الإمامين أبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجُرْجاني.

ولذا فإنّ هذه الدراسة تسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

1-التعريف بجهود بعض المحدثين القدامى لصحيح البخاري في ضبط الاختلافات في رواياتهم.

2-تقديم نماذج تطبيقية على ما ذكره القاضي عياض في وصفه لمناهج الرواة المتقدمين.

3-بيان أثر مناهج رواة الصحيح المتقدمين على من جاء بعدهم.

4-التأكيد على أهمية الجهود العلمية التي بذلها القاضي عياض في مجال التحقيق العلمي.

وتكمن أهمية هذه الدّراسة في أنّها دراسة تطبيقية لجهود العلماء المحققين القدامى، في ضبطهم لنسخهم، وتأصيلهم لقواعد في التحقيق أفاد منها كل من جاء بعدهم. كما أنّها تؤكد على الجهود التي بذلت من قبل رواة الكتب في المحافظة على الأصول، وتثبت بما لا يدع مجالا للشك السبق العلمي الذي سبق به هؤلاء الأعلام المحدثين من جاء بعدهم في تأصيل قواعد للضبط والتحقيق حفظوا من خلاله مروياتهم وكتبهم.

وقد قسمت البحث إلى ثلاثة مباحث، كما يأتي:

المبحث الأول: التعريف بكتاب الإلماع للقاضي عياض، وأهميته.
المبحث الثاني: قواعد ضبط اختلاف الروايات في كتاب الإلماع.
المبحث الثالث: نماذج من روايات صحيح البخاري على ضَبْطِ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ.

خاتمة أوردت فيها نتائج الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بكتاب الإلماع للقاضي عياض:

يعتبر القاضي عياض عياض بن موسى اليحصبي من أعلام المغرب العربي وأعيانه، ممن كان له جهوداً علمية ثرية في علم الحديث رواية ودراية، حيث قدّم للأمّة العديد من المصنفات العظيمة من مثل مشارق الأنوار على صحاح الآثار، وإكمال المعلم بفوائد مسلم، وبغية الرائد بما في حديث أم زرع من الفوائد، وكتابه الشفا بالتعريف بحقوق المصطفى، وغيرها وهذه كلها في علوم الحديث رواية، وأمّا في جانب علوم الحديث دراية فقد قدم أيضاً جهودا فذة تضمنها في عدد من مؤلفاته وعلى رأسها كتاب الإلماع في معرفة أصول الرواية وتمييز السماع وألف كذلك في علم الرجال، وللقاضي عياض العديد من المصنفات والكتب في الفقه والتاريخ منها المطبوع ومنها المخطوطة والمفقودة.[1]

ولا غرو أن النشأة العلمية التي نشأها القاضي عياض، وارتحاله في سبيل طلب العلم والحديث قد ساهمت في البناء العلمي الحديثي للقاضي عياض، خاصة ارتحاله بعد سن الثلاثين طلباً لتلقي العلم على أيدي العلماء والمحدّثين في قرطبة التي كانت حاضرة للعلم آنذاك والتي تلقى العلم فيها على أيدي المشايخ والحفاظ، ثمّ ارتحاله لمرسيه في شرق الأندلس، ومن هؤلاء القاضي أبو علي الصدفي الذي التقاه القاضي عياض سنة ثمان وخمسمائة للهجرة في الأندلس، فلازمه حتى سمع عليه الصحيحين، والمؤتلف والمختلف، حتى أجاز له الصدفي جميع مروياته، وما تركه القاضي عياض حتى روى غليله من حافظ الأندلس، ثمّ إنّ التقاءه بعلم من أعلام الأندلس وهو الحافظ أبي علي الغساني الجياني صاحب كتاب((تقييد المهمل وتمييز المشكل))، ولم يفارقه القاضي عياض حتى أجاز له رواية مروياته، وما أخذه من علم عنه، وقد كان للرحلات العلمية التي ارتحلها القاضي عياض ، وما أخذه عن الشيوخ من علوم وحديث، أثر عظيم فيما حازه ، فقد أخذ عنهم الكثير مشافهة ومكاتبة، وإجازة وبذلك تكونت شخصية القاضي عياض الفذة. [2]

وهذه الحصيلة العلمية التي حازها القاضي عياض منحته الفرصة في الاطلاع على أصول روايات صحيح البخاري من طرق عدة تعود في أصلها لشيخيه الصدفي وأبو محمد بن عتاب، وهي التي كانت معتمده فيما وصفه وتحدّث عنه من أصول نسخ ورويات صحيح البخاري.

أولاً: روايات الكتاب المخطوطة التي كانت معتمد الطباعة:

و يعد كتاب الالماع في أصول الرواية والسماع للقاضي عياض أول كتاب ألف في في موضوعه في المغرب، فهو

---

[1] ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج2، ص49.

[2] انظر ترجمته :

-ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج2، ص47.

-أبو العباس المقري التلمساني، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض.

-الترابي، القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية، ص 74-79.

من أقدم مراجع مصطلح الحديث، وقد أُلف قبل مقدمة ابن الصلاح، ويأتي في الترتيب التاريخي بعد كتب الخطيب البغدادي. ويعد من أقدم الكتب في المصطلح خاصة في طرق الرواية وطرق كتابة الحديث وضبطه.

وهذا الكتاب على أهميته، كان طي النسيان إلى وقت قريب حتى أخرجه الأستاذ أحمد صقر محققاً[1]، حيث اعتمد محققه على ثلاث نسخ خطية الأولى في المكتبة الظاهرية وتعود إلى سنة 595هـ، والثانية إلى مكتبة الأسكوريال وتعود لسنة 632هـ، والثالثة من مكتبة أيا صوفيا في تركيا ويعود تاريخها إلى سنة 790هـ.

وكأن الحكمة الإلهية اقتضت أن يكون للمشارقة دور هام في إخراج الكتاب وتحقيقه، ذلك أنّ كتاب الإلماع وصل للمشارقة من طريق تلاميذ عياض الذين رحلوا إلى المشرق، ومروا بالإسكندرية وحدَّثوا به فيها، ومن هؤلاء أبو الحسن علي بن عتيق بن مؤمن الأنصاري (523-598هـ) وهو قرطبي نزل مدينة فاس، ثمّ رحل مشرقاً سنة 560هـ. فلقي بالإسكندرية الحافظ السَّلفي فسمع منه وأجازه، وحدّث بها بكتاب الإلماع.

ومنهم أبو الطيب: عبدالمنعم بن يحيى بن خلف الحميري(518-586ه) وهو غرناطي سكن الجزيرة الخضراء، ثمّ مراكش، ورحل إلى المشرق، وتجول في بلاده ثمّ استقر بالإسكندرية مستوطناً فيها، ولقي بها السلفي، وأخذ عنه، وحدّث بها، ومما حدث كتاب الإلماع. وسمع منهما علي بن المفضل بن علي المقدسي (544-611ه) وهو فقيه مالكي، محدث ومصنف وشاعر ، أصله من القدس ومولده بالإسكندرية، ووفاته بالقاهرة.

وقد أقرأه ابن المفضل المقدسي بالاسكندرية، وممن قرأه عليه بها، أبو عبدالله محمد بن يوسف البرزالي الأشبيلي(ت639هـ) وكانت قراءة البرزالي عليه من نسخة نسخها من أصل شيخه، وأتم نسخها أول يوم من شعبان سنة ثلاث وستمائة، وهي النّسخة التي انتسخت منها مخطوطة بمكتبة آيا صوفيا بتركيا.[2]

فجاءت المشيئة الإلهية ليكون لأهل المشرق والمغرب دور في حفظ أصول كتاب الإلماع لما فيه من علم للمسلمين في شتى أنحاء الأرض.

ثانياً: موضوع الكتاب:

موضوع الكتاب هو علم الأثر من حيث الدراية، أو علم مصطلح الحديث، وهو ما أبان عنه مؤلفه القاضي عياض في مقدمة الإلماع بقوله:" أَيُّهَا الرَّاغِبُ فِي صَرْفِ الْعِنَايَةِ إِلَى تَلْخِيصِ فُصُولٍ فِي مَعْرِفَةِ الضَّبْطِ وَتَقْيِيدِ السَّمَاعِ وَالرِّوَايَةِ وَتَبْيِينِ أَنْوَاعِهَا عِنْدَ أَهْلِ التَّحْصِيلِ وَالدِّرَايَةِ وَمَا يَصِحُّ مِنْهَا وَمَا يَتَزَيَّفُ وَمَا يَتَّفِقُ فِيهِ مِنْ وُجُوهِهَا وَيَخْتَلِفُ"[3]

[1] عام 1389هـ\1970م طبعته دار التراث في القاهرة.
[2] مقدمة المحقق سيد أحمد صقر لكتاب الإلماع، ص30.
[3] القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص 3.

وقد اشتمل الإلماع على تسعة عشر باباً، صدَّرها القاضي بمقدمة ذكر فيها دافعه في تأليف الكتاب، وأهمية علم الحديث دراية، ثمّ ذكر الموضوعات التي تناولها في هذه الأبواب حيث تحدث عن أصول التحقيق لدى الرواة وتحدَّث عن التقييد بالكتابة، والمقابلة ، والشكل والنقط، والضبط، والتخريج والالحاق للنقص، وتحدث كذلك عن التصحيح والتمريض والتضبيب، والضرب والحك والشق والمحو، وخصص باباً للحديث عن إصلاح الخطأ وتقويم اللحن ونحوها، وخصص أبواباً تحدث فيها عن كيفية كتابة الحديث في النسخ وكيفية ضبطها وتصحيحها وأصول ذلك. فجاءت أبواب الكتاب كالآتي:

"الأول بَابٌ فِي وُجُوبِ طَلَبِ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَنِ وَإِتْقَانِ ذَلِكَ وَضَبْطِهِ وَحِفْظِهِ وَوَعْيِهِ، والثاني باب في شَرَفِ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَشَرَفِ أَهْلِهِ، والثالث باب في آدَابِ طَالِبِ السَّمَاعِ وَمَا يَجِبُ أَنْ يَتَخَلَّقَ بِهِ، والرابع باب فيما يلزم من اخلاص النية في الطلب وانتقاد من يؤخذ عنه، والخامس باب في متى يستحب سماع الطالب، ومتى يصح سماع الصغير، وجعل الباب السادس في أنواع الأخذ والرواية، وجاء الباب السابع في بيان الْعِبَارَةِ عَنِ النَّقْلِ بِوُجُوهِ السَّمَاعِ وَالْأَخْذِ وَالْمُتَّفِقِ فِي ذَلِكَ، وَالْمُخْتَلِفِ فِيهِ وَالْمُخْتَارِ مِنْهُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ وَعِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، والثامن بَابٌ فِي تَحْقِيقِ التَّقْيِيدِ وَالضَّبْطِ وَالسَّمَاعِ وَمَنْ سَهَّلَ فِي ذَلِكَ وَشَدَّدَ، والتاسع ساق فيه أحوال من تساهل، والعاشر بَابٌ فِي التَّقْيِيدِ بِالْكِتَابِ وَالْمُقَابَلَةِ والشكل والنقط والضبط، وأما الحادي عشر فجعله في التخريج والإلحاق والنقص الذي يسقط من الأصول، والثاني عشر بَابٌ فِي التَّصْحِيحِ وَالتَّمْرِيضِ وَالتَّضْبِيبِ، والثالث عشر بَابٌ فِي الضَّرْبِ وَالْحَكِّ وَالشَّقِّ وَالْمَحْوِ، والرابع عشر بَابُ فِي تَحَرِّي الرِّوَايَةِ وَالْمَجِيءِ بِاللَّفْظِ وَمَنْ رَخَّصَ لِلْعُلَمَاءِ فِي الْمَعْنَى وَمَنْ مَنَعَ، و الخامس عشر بَابٌ فِي إِصْلَاحِ الْخَطَأِ وَتَقْوِيمِ اللَّحْنِ وَالِاخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ، وجاء الباب السادس عشر في ضَبْطِ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ وَالْعَمَلِ فِي ذَلِكَ، و الباب السابع عشر في رَفْعِ الْإِسْنَادِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالتَّخْرِيجِ وَالْعَمَلِ فِيهِ ، والباب الثامن عشر عنونه بـــ مَتَى يُسْتَحَبُّ الْجُلُوسُ لِلْإِسْمَاعِ وَسِنُّ الْمُحَدِّثِ وَمَتَى يَمْتَنِعُ، وختم بالباب التاسع عشر الذي جعله جامعاً لآثار مفيدة، وآداب حميدة. وذكر فيه جملة من الأحاديث وآثار السلف في طلب العلم، وحفظه ونشره، وعدم كتمه وتقرير من يؤخذ عنه".

ونلاحظ من خلال سرد عناوين أبواب كتاب الإلماع الشمولية والاستيعاب لأصول الرواية وتقييد السماع وهو ما دفعه إلى جعله عنواناً للكتاب.

وما يهمنا في هذه المداخلة الأبواب التي اختصت بالحديث عن أصول كتابة الحديث وكيفية ضبط الرواية في الكتاب ومقابلتها وتصحيحها، وإصلاح ما يقع فيها من أخطاء، باستخدام التخريج والإلحاق، ثمّ بين أصول وقواعد التصحيح والتمريض والتضبيب . وقد كانت هذه الموضوعات في الباب الحادي و الثاني والثالث عشر من الكتاب.

ثالثاً: أهمية كتاب الإلماع:

يعدُّ كتاب الإلماع بما أورده القاضي عياض من الكتب القيّمة التي تناولت بالتفصيل أصول الرواية وضبط

الكتابة، وقد ذكر الترابي أنّ القاضي عياض وصل فيه أعتاب الكمال، وخاصة في حديثه عن طريقة الكتابة والتخريج والضرب والمحو والنقط والشكل وتحري الألفاظ وتحقيقها بما يصلح أن يكون عماداً لأسس التحقيق اليوم.[1]

ونقل الترابي أقوالاً لعلماء آخرين أشادوا بهذا الكتاب المهم في بابه، ومن هؤلاء الدكتور أسد رستم في كتابه مصطلح التاريخ حيث يقول:"ومن أهم ما وجدت في هذا العلم نسخة قديمة من رسالة القاضي عياض في علم المصطلح، كتبها ابن أخيه سنة 595 للهجرة. وكنت قد قرأت شيئاً عنها في بعض رسائل المصطلح...فإذا هي من أنفس ما صنف في موضوعها، وقد سما القاضي عياض إلى أعلى درجات العلم، والتدقيق في عصره. والواقع أنّه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ اليوم، أن يكتبوا أحسن منها في بعض نواحيها وذلك على الرغم من مرور سبعة قرون عليها. فإنّ ما جاء فيها من مظاهر الدقة في التفكير والاستنتاج... يضاهي ما ورد في كتب الفرنجة في أوروبا وأميركا".[2]

كما أنّ هذا الكتاب عندما ألفه القاضي عياض كان الأول من نوعه في المغرب، هذا ما أشار إليه بنفسه في مقدمة كتابه الإلماع إذ قال:" وَلَمْ يَعْتَنِ أَحَدٌ بِالْفَصْلِ الَّذِي رَغِبْتَهُ كَمَا يَجِبُ وَلَا وَقَفْتُ فِيهِ عَلَى تَصْنِيفٍ يَجِدُ فِيهِ الرَّاغِبُ مَا رَغِبَ.."[3] وهذا ما أكده السيد أحمد صقر في تحقيقه للكتاب، حيث أكّد مقصود القاضي عياض مما قاله من خلال التأكيد على أنّ أول كتاب يؤلف في أصول علوم الحديث في المغرب هو كتاب الإلماع، أمّا في المشرق فقد سُبق القاضي عياض بكتب عدة كانت معتمده في كتابه الإلماع، وهي كتب في غاية الأهمية من مثل كتاب المحدث الفاصل للرامهرمزي، ومعرفة علوم الحديث للحاكم، والكفاية في قوانين الرواية، والجامع لإخلاق الراوي وآداب السامع، وغيرها من كتب الخطيب البغدادي. ودليل ذلك تصريح القاضي عياض في كتابه الغنية الذي ترجم فيه لمائة ممن أخذ عنهم رواية وإجازة: أنه روى تلك الكتب وغيرها من كتب المشارقة في علوم الحديث.[4]

ومن الأمور التي تُدلل على أهمية كتاب الإلماع هو استفادة كل من جاء بعد القاضي عياض من كتابه، ومن هؤلاء ابن الصلاح، الذي نقل العديد من كلامه في كتابه لكن دون التصريح باسمه، وعليه فقد استسقى منه كل من دار في فلك مقدمة ابن الصلاح كالعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وابن جماعة وغيرهم"[5]

وقال عنه ابن حجر في كتابه نزهة النظر بأنه:" أول الكتب المؤلفة في المصطلح بعد كتب الخطيب، ووصفه بأنه كتاب لطيف".[6]

---

[1] انظر: الترابي، القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية، ص 364.
[2] مصطلح التاريخ، ص12. حيث ذكر ذكر سنة 1955هـ أي قبل طباعة الكتاب وتحقيقه.
[3] القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية، ص5.
[4] انظر: مقدمة تحقيق كتاب الإلماع للقاضي عياض لأحمد صقر، ص 22.
[5] المرجع السابق، ص29.
[6] ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص 39.

"ومن المعروف أنه من مطالع القرن الرابع الهجري، بدأ الناس يأخذون العلم من الصحُف – بعد أن كانوا يأخذونه من أفواه الرجال –، وأحسَّ علماء الحديث بضرورة وضع قواعد تساعد على قراءة تلك الصحف وضبطها، ومحاولة الوقوف على الوجوه التي يرتضيها لها مؤلفوها. وإذا كان الخلاف في شأن كتابة الحديث قائما خلال العهود الأولى؛ فقد تقررت كتابة الحديث بالإجماع. وبفعل التحولات الثقافية العامة وجد طالب العلم نفسه في مطالع القرن الرابع، يواجه المخطوطات، يُعاني من المقابلة بين نسخها، ورواياتها وتخريج نصوصها، وتحديد محتوياتها. وهذا المجهود يضع قارئ هذه المخطوطات في قلب ما اصطُلِحَ عليه بتحقيق النصوص، كما أرسى أصولها علماء الحديث، وتقررت اليوم في أعمال المستشرقين والمستعربين على السواء.

والقاضي عياض بتأليفه لكتابه"الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع"، أسهم في تقريب المخطوطات من أفهام القراء، ووضع عدة أبواب في كتابه تُفيد في قراءة المخطوطات وضبطها وتصحيحها".[1]

"وكتاب الإلماع احتوى على كثير من الأسس التي وضعها المحدثون لحفظ الحديث وتحقيقه على مر العصور، وقد بلغ القاضي عياض القمة في صياغته لهذه القواعد، وجمع خلاصة ما قاله أهل الشأن وأضاف إليه من اجتهاداته ما أضاف. ومما يزيد من أهمية الإلماع وقيمته أنّ القاضي جمع فيه كثيراً من النّصوص من كتب أغلبها اليوم مفقود، والقليل منها موجود ولكنه لا يزال مخطوطاً لا يتمكن منه كل دارس."[2]

وما ذكره الترابي عن كتاب الإلماع يؤكد أهمية هذه المداخلة التي تسعى لتقديم نماذج وتطبيقات تثبت الدقة المتناهية التي تميّز بها القاضي عياض في كتابه الإلماع في بيانه لأصول ضبط الروايات واختلافها عند الرواة، وبخاصة رواة صحيح البخاري؛ حيث كان القاضي عياض يستشهد بجهودهم ومناهجهم في ضبط مروياتهم ومقابلتها وتصحيحها وضبط فروق الروايات التي وقعت في نسخهم، وعلى الأخص رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة والتي تلقاها القاضي عياض عن شيخه أبي علي الصدفي والتي تلقاها الصدفي بدوره عن أبي الوليد الباجي.

رابعاً: أصول روايات القاضي عياض لصحيح البخاري:

لّما كان كتاب الإلماع قد وثق منهج المحدثين في ضبط مروياتهم وكتبهم، دلّ هذا على سعة اطلاع صاحبه، وكثرة ما اطلع عليه من روايات أفاد منها هذا المنهج الذي أثبته في كتابه الإلماع، وممن كان القاضي يستشهد بفعلهم ومناهجهم في الضبط والتصحيح رواة صحيح البخاري كالإمام أبي ذر الهروي، والقابسي، والأصيلي، ومصدر هذه الروايات هي تلك الملازمة التي حرص عليها القاضي عياض لأعلام شيوخ الحديث من مثل أبي عَلِيّ الْحُسَيْن بن مُحَمَّد الصَّدَفِي في مدينة مرسيه، و شيخه أبي مُحَمَّد عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن عتاب في مدينة قرطبة، وأبو

[1] عباس أرحيله، مقالة بعنوان القاضي عياض ونظراته في منهج تحقيق المخطوط، مجلة عالم الكتب،مج16، ع1، رجب – شعبان 1415 هـ/يناير – فبراير 1995م، ص19 - 26.

[2] الترابي، القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية ، ص 365-366.

علي الجياني وفي كتاب مشارق الأنوار سرد لنا القاضي عياض أسانيده المتصلة لصحيح البخاري مبيناً فيها كل طريق تلقى به صحيح البخاري، وهي الآتي أذكرها كما ذكرها:

"وَأما الْكتاب الْجَامِع الْمسند الصَّحِيح الْمُخْتَصر من آثَار رَسُول الله (صلى الله عَلَيْهِ وَسلم) للْإِمَام أبي عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ المولد والمنشأ وَالدَّار الْجعْفِيّ النّسَب بالْوَلَاء فقد وصل إِلَيْنَا من رِوَايَة أبي عبد الله مُحَمَّد بن يُوسُف الْفربري وَأكْثر الرِّوَايَات من طَرِيقه وَمن رِوَايَة إِبْرَاهِيم بن معقل النَّسَفِيّ عَن البُخَارِيّ وَلم يصل إِلَيْنَا من غير هذَيْن الطَّرِيقَيْنِ عَنهُ وَلَا دخل الْمغرب والأندلس إِلَّا عَنْهُمَا على كَثْرَة رُوَاة البُخَارِيّ عَنهُ لكتابه فقد روينَا عَن أبي إِسْحَاق الْمُسْتَمْلِي أَنه قَالَ عَن أبي عبد الله الْفربري أَنه كَانَ يَقُول روى الصَّحِيح عَن أبي عبد الله تسعون ألف رجل مَا بَقِي مِنْهُم غَيْرِي

فَأَما رِوَايَة الْفربري: فرويناها من طرق كَثِيرَة مِنْهَا طَرِيق الْحَافِظ أبي ذَر عبد بن أَحْمد الْهَرَوِيّ وَطَرِيق أبي مُحَمَّد عبد الله ابْن إِبْرَاهِيم الْأَصيلِيّ وَطَرِيق أبي الْحسن عَليّ بن خلف الْقَابِسِيّ وَطَرِيق كَرِيمَة بنت مُحَمَّد المروزية وَطَرِيق أبي عَليّ سعيد بن عُثْمَان بن السكن الْبَغْدَادِيّ وَطَرِيق أبي عَليّ إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد الكشاني وَأبي عَليّ مُحَمَّد بن عمر بن شبوية وَأحمد بن صَالح الْهَمدَانِي وَأبي نعيم الْحَافِظ الْأَصْبَهَانِيّ وَأبي الْفَيْض أَحْمد بن مُحَمَّد الْمروزِي وَغَيرهم

فَأَما رِوَايَة أبي ذَر فَإِنِّي سَمعتهَا بِقِرَاءَة غَيْرِي بِجَامِع مَدِينَة مرسية لجَمِيع الصَّحِيح بهَا على القَاضِي الشَّهِيد أبي عَليّ الْحُسَيْن بن مُحَمَّد الصَّدَفِي ونا بهَا عَن القَاضِي أبي الْوَلِيد سُلَيْمَان بن خلف الْبَاجِيّ عَن أبي ذَر عبد بن أَحْمد الْهَرَوِيّ عَن شُيُوخه الثَّلَاثَة أبي مُحَمَّد بن حموية السَّرخسِيّ وَأبي إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بن أَحْمد الْمُسْتَمْلِي وَأبي الْهَيْثَم مُحَمَّد بن الْمَكِّيّ الْكشميهني كلهم عَن الْفربري عَن البُخَارِيّ وَأَخْبرنِي بِهِ الشَّيْخ أَبُو عبد الله أَحْمد بن مُحَمَّد بن غلبون بِمَدِينَة أشبيلية عَن أبي ذَر الْهَرَوِيّ إِجَازَة.

وَأما رِوَايَة الْأَصيلِيّ فَإِنِّي قَرَأت بهَا جَمِيع الْكتاب على الْفَقِيه الشَّيْخ أبي مُحَمَّد عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن عتاب بِمَدِينَة قرطبة وحَدثنِي بِهِ عَن أَبِيه عَن أَحْمد بن ثَابت الوَاسِطِيّ وَغَيره عَن الْأَصيلِيّ عَن أبي زيد مُحَمَّد بن أَحْمد الْمروزِي وَأبي أَحْمد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يُوسُف الْجرْجَانِيّ كِلَاهُمَا عَن الْفربري قَالَ لي أَبُو مُحَمَّد بن عتاب وأجازنيها الْفَقِيه أَبُو عبد الله بن نبأت عَن الْأَصيلِيّ.

قَالَ القَاضِي أَبُو الْفضل رَحمَه الله وَكتب إِلَيّ بهَا إجَازَة بِخَط يَده الْحَافِظ أَبُو عَليّ الْحُسَيْن ابْن مُحَمَّد الجياني وحَدثنِي بهَا مشافهة الْكَاتِب أَبُو جَعْفَر أَحْمد بن طريف حدثاني بِهِ جَمِيعًا عَن القَاضِي سراج ابْن مُحَمَّد بن سراج عَن الْأَصيلِيّ قَالَ الجياني وحَدثنِي بهَا أَيْضا أَبُو شَاكر عبد الْوَاحِد بن موهب عَنهُ وعارضت كتابي بِأَصْل الْأَصيلِيّ الَّذِي بِخَطِّهِ حرفا حرفا وَكَذَلِكَ عارضت مَوَاضِع أشكاله بِأَصْل عَبدُوس بن مُحَمَّد الَّذِي بِخَطِّهِ أَيْضا وَرِوَايَته فِيهِ عَن الْمروزِي.

وَأما رِوَايَة الْقَابِسِيّ فَحَدثني بهَا سَمَاعا وَقِرَاءَة وإجازة أَبُو مُحَمَّد بن عتاب وَأَبُو عَليّ الجياني وَغير وَاحِد قَالُوا نَا أَبُو الْقَاسِم حَاتِم بن مُحَمَّد الطرابلسي عَن أبي الْحسن الْقَابِسِيّ عَن أبي زيد الْمروزِي عَن الْفربرِي وَأَنا بهَا أَحْمد بن مُحَمَّد عَن الفقيهين أبي عمرَان مُوسَى بن عِيسَى الفاسي وَأبي الْقَاسِم عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد الْحَضْرَمِيّ بِالْإِجَازَةِ عَن الْقَابِسِيّ وَلنَا فِيهِ أَيْضا رِوَايَة من طَرِيق القَاضِي أبي الْقَاسِم الْمُهلب بن أبي صفرَة عَنهُ".[1]

المبحث الثاني

قواعد ضبط اختلاف الروايات عند القاضي عياض

تعد العناية بضبط فروق الروايات من الأمور التي وجّه لها العلماء اهتمامهم وبيّنوا أهميتها، فالعناية بفروق النّسخ تعد شرطاً لإتقان الرواية، ومعرفتها، وتمييزها عن غيرها. ويؤدي وقوع التقصير فيها إلى اختلاط الروايات، وعدم تمييز بعضها عن بعض. كما أنّ الرواية تفقد قيمتها، وتصبحُ جهدا لا طائل منه، إنّ قصّر المحدّث في ذلك.[2]

وقد ذكر القاضي عياض (المتوفى544ه) أنّ المحدثين كانت لهم جهوداً واضحة في الحرص على ضبط مروياتهم، فقد تحدّث في كتابه الإلماع حول منهج هؤلاء المحدِّثين في ضبط رواياتهم، وطريقَتهم التي سلكها كل منهم في التنبيه على ما وقع لديهم من فروق وبيّن آلية ضبط هذه الفروق بحسب ما وقع في نسخ روايات صحيح البخاري التي كانت معتمد القاضي عياض في إشارته إلى مسألة ضبط الاختلافات ودليل هذا قوله:" ...وأُولى ذلك أن يكون الأمُّ على رواية مختصّة، ثمّ ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خَرَّج في الحواشى، وأُعلِم على ذلك كله بعلامة صاحبه؛ من أسمه أو حرف منه للاختصار، لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات وإن اقتصر على أن تكون الرواية الملحقة بالحمرة. فقد عمل ذلك كثير من الأشياخ وأهل الضبط؛ كأبى ذر الهروى، و أبى الحسن القابسى وغيرهما، فما أثبت لهذه الرواية كتبه بالحمرة وما نقص منهما مما ثبت للأخرى حوق[3] بها عليه..."[4]

و يفهم من كلام القاضي عياض أنّ مسألة العناية بالفروقات وضبطها، ظهرت في النّسخ المخطوطة الأولى للرواة عن أصحاب الفَرَبري، فالإمام أبي ذر الهروي مثلاً اعتنى ببيانها، خاصة وأنّه كان يجمع بين روايات ثلاثة من شيوخه من رواة الصحيح عن الفَرَبري عن ثلاثة من أشهر تلاميذ الإمام الفربري(ت320ه) وهم أبو إسحاق المستملي (ت376ه)، وأبو محمد الحموي السرَخسي(ت381ه)، وأبو الهيثم الكشمِيهني(ت389ه)"، وكذا الحال بالنسبة لأبي الحسن القابسي عن شيخيه المروزي والجُرْجاني، فقد كانت فروق النّسخ تضبط وينبّه عليها في حواشي النّسخ المخطوطة، وكذلك الأمر لمن جاء بعدهم فقد كانت عناية المتقدمين والمتأخرين مستمرة ولم تنقطع يوماً.

---

[1] القاضي عياض، مشارق الأنوار ، ص9-10.

[2] النقاط الآتية ذكرها القاضي عياض في كتابه الالماع، باب ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك، وقد ذكرته بتصرف، ص189.

[3] التحويق: "الحاء والواو والقاف أصلٌ واحد يقْرُب من الذي قبلَه. فالحَوق: ما استدارَ بالكَمَرة"، ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج2، ص96. وفي المعجم الوسيط:"حوق عليه: عوج عليه الكلام و خلطه، ص433.

[4] القاضي عياض، الالماع، ص 189.

والكلام الذي قاله القاضي عياض هو عين ما نقله عنه الإمام الحافظ أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم العراقي (ت806ه) مبيناً ما على المحدّث من ضرورة الالتزام بمنهج واضح في ضبط مروياته، خاصة إن كان الكتاب الذي يرويه له أكثر من رواية، ونصُ قوله الآتي:" إذا كانَ الكتابُ مروياً بروايتين، أو أكثرَ ويقعُ الاختلافُ في بعضِها، فينبغي لمنْ أرادَ أَنْ يجمعَ بينَ روايتينِ **فأَكثرَ في نسخةٍ واحدةٍ أنْ يَبْني الكتابَ أوَّلاً على روايةٍ واحدةٍ**، ثُمَّ ما كانَ من روايةٍ أُخرى أَلْحَقَهَا في الحاشيةِ أو غيرِها، مع كتابةِ اسمِ راوِيْها مَعَهَا، أو الإشارةِ إليهِ بالرمزِ إنْ كانتْ زيادةً. وإنْ كانَ الاختلافُ بالنَّقْصِ أَعْلَمَ على الزائدِ أَنَّهُ ليسَ في روايةِ فلانٍ باسمِهِ، أو الرمزِ إليهِ. وإنْ شاءَ كتبَ زيادةَ الروايةِ الأخرى بِحُمْرَةٍ، وما نَقَصَ منها حَوَّقَ عليهِ بالحُمْرةِ، فقد حكاهُ القاضي عياضٌ عَنْ كثيرٍ من الأَشياخِ، وأهلِ الضَّبْطِ كأبي ذَرٍّ الهرويِّ وأبي الحسنِ القابسيِّ وغيرِهِما."[1]

وفيما يأتي عرض للمنهجية التي أشار إليها القاضي عياض بوضوح مدعمة بالأمثلة والنماذج من نسخ صحيح البخاري ورواياته لموضوع ضبط اختلاف الرويات والعمل في ذلك وهو الباب السادس عشر في كتاب الإلماع:

أولاً: عناية المحقق بضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك، وإلا وقع المحقق في أخطاء فادحة تودي إلى خلط الروايات. وهذه القاعدة الأولى التي انطلق منها عياض في تأصيل مسألة فروق الروايات.

قال القاضي عياض:" **باب ضبط اختلاف الروايات والعمل في هذا مِمَّا يُضْطَرُ إِلَى إِتْقَانِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَتَمْيِيزِهِ،وَإِلَّا تَسَوَّدَتِ الصُّحُفُ وَاخْتَلَطَتِ الرِّوَايَاتَ، وَلَمْ يَحِلَّ صَاحِبُهَا بِطَائِلٍ..."**[2]

وهذه مسألة سار على نهجها رواة صحيح البخاري في نسخهم، خاصة لمن تعددت روايته للصحيح عن أكثر من شيخ من تلاميذ الفربري راوي صحيح البخاري عن الإمام البخاري.

ثانياً: اتخاذ رواية أصل تقابل عليها بقية الروايات الأخرى، وهي ما أسماها الرواية الأم.

وفي هذا يقول:" **وَأَوْلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْأُمُّ عَلَى رِوَايَةٍ مُخْتَصَّةٍ**".[3]

"فأمام تعدّد النسخ ينبغي أن يتم ترتيبُها، وتُختار واحدة منها؛ تُتَّخَذُ نسخةً أصلية وعُمدة، وقد اصطلح على تسميتها بالنسخة الأم، ولعل عياض أول من استعمل هذا المصطلح.فحين تختلط الروايات، ينبغي للباحث أن يتخذ نسخة أصلا يطمئن إليه، ويُطلَق على هذا الأصل مصطلح الأم".[4]

ثالثاً: قواعد التعامل مع صور الفروق التي يمكن أن تقع بين الروايات وهي ثلاث (إمّا زيادة أو نقصان أو اختلاف) وتحديد المنهجية في التعامل مع كل منها:

---

[1] زين الدين العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة، (المتوفى806هـ)، ص161.

[2] الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وضبط السماع، ص189.

[3] المرجع السابق، ص189.

[4] أرحيله، القاضي عياض ونظراته في منهج تحقيق المخطوط،

فأمّا إن كانت زيادة فإنّها تلحق بالرواية الأصل، وأمّا إن وقع النّقص فإنّه يعلم على موضع النقص ويشار إليه. وأمّا الخلاف بين الروايات فإنّه يثبت في الحواشي ويبين أمره. وهو المنهج الذي سار عليه رواة صحيح البخاري. وتعد هذه القاعدة من أهم القواعد التي نبّه عليها القاضي عياض في كتاب الإلماع.

يقول عياض:" ثُمَّ مَا كَانَتْ من زِيَارَة الْأُخْرَى أُلحِقَتْ، أَوْ مِنْ نَقْصٍ أُعْلِمَ عَلَيْهَا، أَوْ مِنْ خِلَافٍ خَرَّجَ فِي الْحَوَاشِي".

رابعاً: استخدام طريقة الترميز في الإشارة إلى أصحاب الروايات الأخرى، شريطة أن يؤخذ الرمز المستخدم من اسم صاحب الرواية للدلالة على روايته.

وهذه القاعدة أثبتها القاضي عياض بناءً على اطلاعه على النسخ المخطوطة من صحيح البخاري، والتي رمز فيها إلى كل راوي من رواة الصحيح وخاصة تلامذة الفربري برموز تدل على كل منهم تستخدم في التنبيهات على الفروق التي وقعت في الروايات سواء بالزيادة أو النقصان أو الاختلاف.[1]

قال عياض:" وَأُعَلِّمُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ بِعَلَامَةِ صَاحِبِهِ مِنَ اسْمِهِ أَوْ حَرْفٍ مِنْهُ لِلِاخْتِصَارِ لَا سِيَّمَا مَعَ كَثْرَةِ الْخِلَافِ وَالْعَلَامَاتِ".

خامساً: استخدام الحمرة والتحويق للإشارة إلى الفروق بين الروايات .

يقول عياض:" وَإِنِ اقْتَصَرَ عَلَى أَنْ تَكُونَ الرِّوَايَةُ الْمُلْحَقَةُ بِالْحُمْرَةِ فَقَدْ عَمِلَ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَشْيَاخِ وَأَهْلُ الضَّبْطِ كَأَبِي ذَرٍّ الْهَرَوِيِّ وأبي الْحَسَنِ الْقَابِسِيِّ وَغَيْرِهِمَا فَمَا أُثْبِتَ لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ كَتَبْتُهُ بِالْحُمْرَةِ وَمَا نَقَصَ مِنْهُمَا مِمَّا ثَبَتَ لِلْأُخْرَى حُوِّقَ بِهَا عَلَيْهِ".[2]

سادساً: استخدام التخريج والتحويق والشق عند الإشارة للفروق بين الروايات، عند بعض الرواة والاستشهاد بفعل الأصيلي في نسخته.

يقول عياض:" وَقَدْ يَقْتَصِرُ بَعْضُ الْمَشَايِخِ عَلَى مُجَرَّدِ التَّخْرِيجِ وَالتَّحْوِيقِ وَالشَّقِّ لِإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ وَيَكِلُ الْأَمْرَ إِلَى ذِكْرِهِ وَمَا عَقَدَهُ مَعَ نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ رَأَيْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ الْأَصِيلِيَّ الْتَزَمَ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنْ كِتَابِهِ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الَّذِي بِخَطِّهِ وَمَا وَقَعَ فِيهِ عَلَى أَبِي زَيْدٍ الْمَرْوَزِيِّ وَقَيَّدَ فِيهِ رِوَايَتَهُ وَرِوَايَةَ أَبِي أَحْمَدَ الْجُرْجَانِيِّ الَّذِي عَلَيْهَا أَصْلُ كِتَابِهِ فَمَا سَقَطَ لِأَبِي زَيْدٍ وَلَمْ يَرْوِهِ عَنْهُ شَقَّ عَلَيْهِ بِخَطِّهِ أَوْ حَوَّقَ عَلَيْهِ وَمَا سَقَطَ لَهُمَا مَعًا شَقَّ عَلَيْهِ بِخَطَّيْنِ لِيُظْهِرَ سُقُوطَهُ لَهُمَا، وَمَا اخْتَلَفَا فِيهِ أَثْبَتَ عَلَيْهِ اسْمَ صَاحِبِهِ".[3]

وكلام القاضي عياض هنا يعدّ وثيقة هامة يكشف من خلالها عن منهجية الأصيلي **وهو الإمام أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأَصيلي(ت392هـ) و يروي عن اثنين من أصحاب الفَرَبري وهم أبو زيد**

[1] انظر المخطوطات المرفقة في الملحق.
[2] الالماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص190.
[3] المرجع السابق.

المروزي (ت371هـ)، ، وأبو أحمد الجُرْجاني(374هـ)، فيبين القاضي عياض وهو من اطلع على رواية الأصيلي وحازه عن طريق شيخه

سابعاً: أن يقيد المحدث مقصوده ومراده من الرموز المشار إليها إلى أصحابها في بداية كتابه لتكون مرشداً لكل من يستخدم كتابه.

وهذه القاعدة الهامة، وقع تطبيقها والالتزام بها في نسخة الفاتح لأبي عبدالله بن مكتوم بن أبي ذر، حيث ضبط في بداية كل جزء منه مراد صاحب الرواية من الرموز التي استخدمت ، وزيادة على ذلك أثبت في الصفحة الأولى من كل جزء منها توضيحا مفصلاً لمنهج صاحبها من الإشارة إلى الرقوم والرموز، وقد سار اليونيني على هذه القاعدة وطبقها في روايته لصحيح البخاري، من خلال خطبته التي افتتح بها صحيح البخاري، وضمنها بياناً وتوضيحاً لمنهجه في بيان فروق الروايات والنسخ للصحيح.

يقول عياض:"وَلَا يُغْفِلُ الْمُهْتَبِلُ بِهَذَا عِنْدَ كَثْرَةِ الْعَلَامَاتِ وَاخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ تَقْيِيدَ ذَلِكَ أَوَّلَ دَفْتَرِهِ أَوْ عَلَى ظَهْرِ جُزْئِهِ أَوْ آخِرِهِ وَالتَّعْرِيفَ بِكُلِّ عَلَامَةٍ لِئَلَّا يَنْسَى وَضْعَ تِلْكَ الْعَلَامَاتِ مَعَ طُولِ الزَّمَنِ وَكِبَرِ السِّنِّ وَاخْتِلَالِ الذِّكْرِ فَتَخْتَلِطَ عَلَيْهِ رِوَايَتُهُ وَيتشكل عَلَيْهِ ضَبْطُهُ".[1]

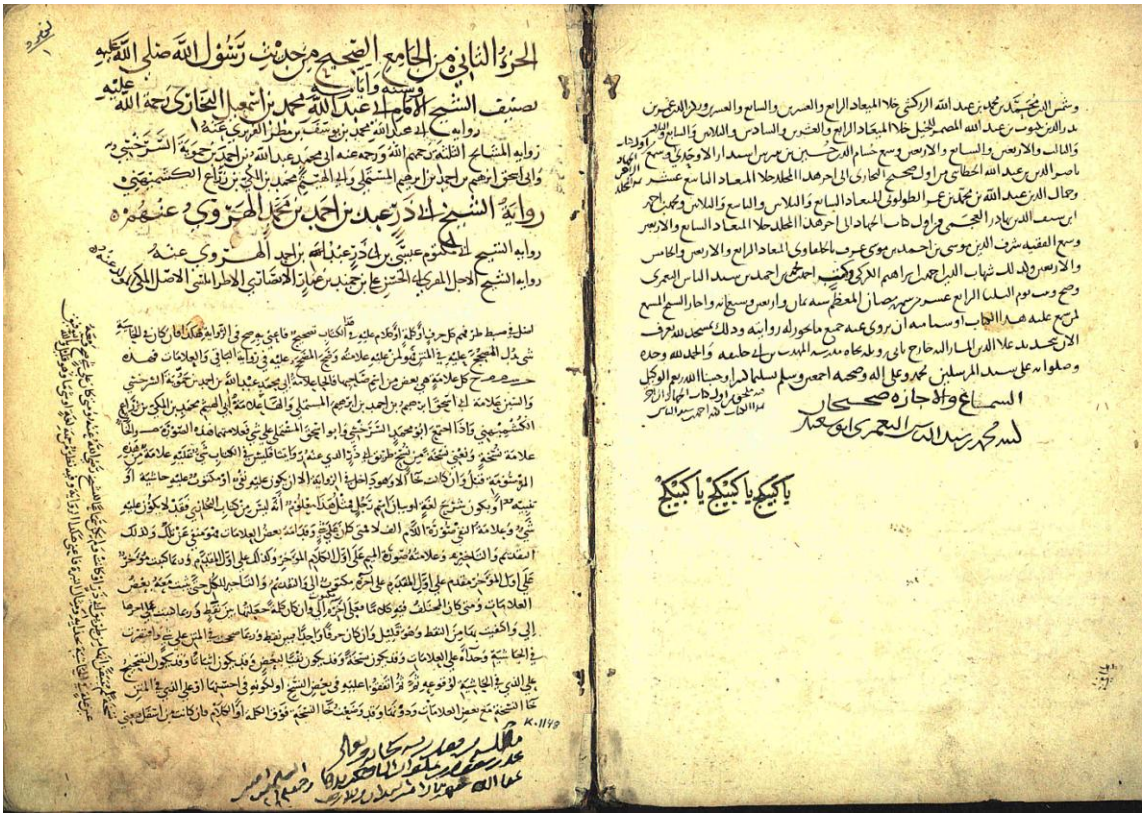

[1] الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص192.

المبحث الثالث

نماذج من روايات صحيح البخاري على ضَبْطِ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ.

وقد ظهر هذا المنهج في أقدم مخطوط وقفت عليه وهو مخطوط الإمام الأَصيلي الذي يروى في الصحيح عن الإمامين أبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجُرْجاني[1]، وقد أثبت تاريخ نسخ هذا المخطوط سنة (505هـ) حيث كثر فيها الإشارة إلى فروق الروايات ومقابلتها بما وقع عند أصحاب الفَرَبري، واستخدام الرقوم في الحاشية وخلال المتن للإشارة لما وقع من فروق أو اختلافات، واللافت في هذا المخطوط ما وقع فيها من الترميز بلفظ(صح) فوق الكثير من الفروق التي أثبتت في الحواشي.

ولكنّ المتتبع لهذه الجهود في ضبط الفروقات يجد تفاوتا في الاهتمام بها من قبل رواة صحيح البخاري، من نسخة إلى أخرى، فبعض النّسخ تجد عناية واضحة بهذه الفروقات وتتبع دقيق لها، وهذا يعود إلى رواتها ومدى حرصهم على عقد المقابلات، و إظهار الفروقات، وبعض النّسخ لا تكاد تجد إلا إشارات قليلة وتنبيهات معدودة لفروقات الروايات والنّسخ.[2]

ومن أمثلة ذلك ما وقع من عناية واهتمام بإبراز الفروق في النسخة الزاهدية، ونسخة الفاتح لرواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، فقد كانت هناك تنبيهات رصدت على حواشي هذه النسخ المخطوطة، و وقع فيها التنبيه على العديد من الفروقات التي وقعت بين شيوخ الإمام أبي ذر.

في حين لا تجد هذه العناية في نسخ أخرى من مثل النّسخة السعادية، و بعض نسخ رواية أبي الوقت السِجْزي، عن الداودي، عن الحمّوي. فقد خلت من التنبيه على الفروق.

وهذا يؤكد صحة كلام القاضي عياض بأنّ رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة سار فيها على منهج دقيق محكم في إظهار فروق الروايات، خاصة وأنه يروي الصحيح عن ثلاثة من شيوخه.

وفيما يأتي توضيح لجهود العلماء التي بذلوها للعناية بهذه الفروق.

المطلب الأول: عناية رواة النّسخ بضبط الفروق والاختلافات.

سلكَ المحدثون ورواة المصنّفات أسلوباً خاصاً بهم في ضبط المرويات، وفي هذا المطلب سأعرض لمنهج بعض من رواة صحيح البخاري في ضبط الفروق والإشارة إليها من خلال وصف ما وقع من جهود في ضبط الفروق في النّسخ المخطوطة لرواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر[3]، وابن الحطيئة. وقد ظهر هذا المنهج في النّسخ المخطوطة لرواية أبي ذر الهروي من طريق ابن الحطيئة، وأبي مكتوم، وفيما يأتي التعريف بهما:

---

[1] **نسخة الجرجاني:** وهي نسخة نادرة؛ مصورة رقميا عن الأصل الخطي الموجود في خزانة مكتبة (مولاي عبدالله االشريف بوزان)، في المغرب، بخط أندلسي قديم، كتبها محمد بن عمر الهوري، سنة (505هـ) وأثبت في آخرها سنده للإمام الأصيلي عن شيخيه أبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجرجاني، عن الإمام الفربري، وهي مكونة من خمسة مجلدات والمتوفر منها المجلد الخامس، وعدد أوراقه(170) ورقة.

[2] وأمثلة النّسخ التي ظهر فيها عناية بالفروقات والاختلافات: نسخة ثناء الله الزاهدي (الزاهدية) ونسخة الفاتح لرواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهَرَوي. والنّسخة النّاصرية ، والمغربية، لرواية ابن الحطيئة لصحيح البخاري.

[3]

أولاً: التعريف برواية أبي مكتوم عيسى بن الحافظ أبي ذر عبد بن أحمد الهروي[1]

وتعتبر رواية أبي مكتوم أشهر الروايات المشرقية لصحيح البخاري، فقد حدّث بها عدد كبير من الرواة من أمثال: أبي الحسن علي بن حميد بن عمار الطرابلسي، وأبي عبيد الغفاري نعمة بن زيادة الله بن خلف(ت563هـ)[2] في مصر، وابن حرمي الشيخ المعمَّر أبي القاسم عبد الرحمن بن فتوح بن بنين المكي الكاتب العطار(ت645هـ) حدّث بها في بغداد[3].

وقد اشتهرت هذه الرواية في بلاد المغرب أيضاً؛ على يد الأمير المرابطي أبي عمر بن ميمون بن ياسين الصنهاجي المتوفى سنة (530هـ \1136م) عندما رحل للحج والرواية فسمع بمكة صحيح البخاري من أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر عن أبيه، فاشترى منه صحيح البخاري أصل أبيه بعدما سمع عليه في عدة أشهر قبل وصول الحجيج، حوالي سنة (497هـ \1104م) وحمله معه إلى المغرب لدى عودته من الحج.[4]

"والغالب أنّ نفس هذا الأصل صار إلى أبي بكر بن خير الأموي الأشبيلي، أحد الرواة عن الأمير المرابطي، وبعده انتقل إلى أبي الحسن الشاري، وقد جاء عند أبي الحسن الرعيني عند ذكر شيخه الشاري قوله:"قرأت عليه بالجامع الأعظم بسبته كتاب الجامع الصحيح للبخاري، وأمسك على حين القراءة أصل أبي بكر بن خير، رواية ابن أبي ذر الذي بخط أبيه رحمهما الله، وبمعاناة أبي بكر وتصحيحه".[5]

"وبعد هذا وقف ابن عبدالملك على أسفار ثلاثة من أصل أبي ذر، وذكر أنّه من تجزئة سبعة، ويذكر أنّ قطعة من هذه النّسخة بعينها كانت معروفة بمكتبة ابن يوسف بمراكش. ثمّ اختلطت مع مرور الزمن."[6]

كما أنّ هذه الرواية هي معتمد الحافظ ابن حجر في شرحه لصحيح البخاري، حيث نبّه على ذلك في كتابه فتح الباري قائلاً:"وأمّا رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة فقرأ على أبي محمد عبدالله بن محمد بن سليمان المكي بها، وأنا

---

[1] الشيخ العالم الصدوق أبو مكتوم عيسى بن الحافظ الكبير أبي ذر عبد ابن أحمد الانصاري، الهَرَوي، ثم السروي، تزوج والده في سراة بني شبابة، وتحول إلى هناك من مكة مدة، فولد عيسى في سنة خمس عشرة وأربع مئة. وسمع من أبيه شيئا كثيرا، ومن محمد بن الحسين الصنعاني، وغير واحد. روى عنه أبو التوفيق مسعود بن سعيد، وأبو عبيد نعمة بن زيادة الله الغفاري، وميمون بن ياسين المرابط، وابتاع منه " صحيح البخاري " أصل أبيه، وعلي بن عمار المكي، وآخرون، والسلفي بالاجازة، انقطع خبره بعد سنة سبع وتسعين وأربع مئة، وانتقل إلى الله." انظر الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج19، ص172.

[2] نعمة بن زيادة الله بن خلف: أبو عبيد الغفاري، توفي بالإسكندرية، وقد سمع صحيح البخاري على الشيخ أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهَرَوي بمكة بقراءته وقراءة غيره إلا شيئا يسيرا من آخر الصحيح فإنه قرأه بالإجازة. انظر: **تاريخ الإسلام الذهبي**، ج8، ص457.

[3] ابن حرمي: "سمع وهو شاب"صحيح البخاري" من طريق أبي ذر، على المقرئ علي بن عمار بسماعه من أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، ثم ارتحل إلى بغداد فسمع من أبي الفتح بن شاتيل، ونصر الله القزاز، وبدمشق من أبي الفضل بن الحسين البانياسي، والقاضي أبي سعد بن أبي عصرون. وأجاز له السلفي.

حدث عنه:مجد الدين العقيلي، ومحب الدين الطبري، والحافظ أبي محمد الدمياطي، ورضي الدين إمام المقام، وأخوه صفي الدين. توفي في نصف رجب سنة خمس وأربعين وست مئة. انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**ج17، ص 560.

[4] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج17، 561. وانظر الكتاني، **مدرسة الإمام البخاري في المغرب**، ج1، ص46.

[5] المنوني، **صحيح البخاري في الدراسات المغربية**، ص67.

[6] المرجع السابق، ص67.

أسمع وأجاز لي ما فاتني منه، قال: أنبأنا إمام المقام أبو أحمد إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الطبري، أنبأنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي حرمي المكي سماعا عليه بجميعه – قال الحافظ بن حجر: سوى من قوله باب (وإلى مدين أخاهم شعيبا) إلى قوله:(باب مبعث النّبي صلى الله عليه وسلم) فإجازة- أنبأنا أبو الحسن علي بن حميد بن عمار الطرابلسي، أنبأنا أبو مكتوم، عن أبيه."[1]

ثانياً: رواية ابن الحطيئة(478-560هـ) من طريق أبي ذر الهروي:

وهي من الروايات التي اعتمدت من الأصول التي قوبلت بها لرواية أبي ذر، من قبل الإمام اليونيني. وابن الحطيئة يعود في أصله إلى فاس حيث ولد فيها لكنه ارتحل إلى الشام واستقر في مصر[2]. وتعرف بالمغرب نسختان من هذا الأصل: أقدمهما يوجد منها السفر الأول بخزانة تمكروت[3]. وأمّا النسخة الثانية فقد دخلت إلى المغرب حديثاً نحو عام 1358هـ، حيث تُحفظ بالمكتبة الأحمدية بفاس، ويبدو أنّ هذه النّسخة هي عين أصل ابن الحطيئة من طريق أبي ذر، ويقع الموجود منها في مجلد ضخم، يشتمل على جزئين وبعض الثالث. وتتميز هذه الرواية بوجود الحواشي على كامل النسخة، من تعليقات شارحة بخط مباين، هذا بالإضافة إلى وجود تنبيهات على فروق النّسخ، ووجود تعليقات بالسماع والمقابلات.[4]

تنبيهات على فروق النّسخ، ووجود تعليقات بالسماع والمقابلات.[5]

وفيما يأتي توضيح لمنهج المحدّثين في تنبيههم على الاختلافات، مع التمثيل على بعضها:

1- شملت التنبيهات والإشارات لفروق النّسخ جميع عناصر الحديث النّبوي، فقد كانت هناك تنبيهات على الاختلافات التي وقعت بين الرواة؛ سواء التي وقعت في الترجمة، أم في السند، أم في المتون، أم في غيرها من الأقوال المعلقة والتفسيرية والمتابعات.

2- اقتصرت المقابلات والتنبيهات في رواية ابن الحطيئة، وابن أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهروي، على ما وقع من اختلافات بين شيوخ أبي ذر الهروي الثلاثة، بخلاف ما وقع من توسع في عرض التنبيهات في النّسخة اليونينيّة مثلاً، حيث وقعت المقابلات بين روايات شيوخ أبي ذر الهروي، وأصحاب الفَرَبري.[6]

---

[1] ابن حجر، **فتح الباري**، ج1، ص9.

[2] ."ابن الحطيئة اللخمي أبو العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد بن هشام؛ كان من مشاهير الصلحاء وأعيانهم، وكان مع صلاحه فيه فضيلة ومعرفة بالأدب، وكان رأساً في القراءات السبع، ونسخ بخطه كثيرا من كتب الأدب وغيرها، وكان جيد الخط، حسن الضبط، والكتب التي توجد بخطه مرغوب فيها للتبرك بها ولإتقانها. ومولده في الساعة الثامنة من يوم الجمعة سابع عشر جمادى الآخرة سنة ثمان وسبعين واربعمائة بمدينة فاس، وانتقل إلى الديار المصرية، وتوفي في أواخر المحرم سنة ستين وخمسمائة بمصر، ودفن في القرافة الصغرى. والحُطَيْئة: بضم الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعد الهمزة هاء". انظر: ابن ماكولا، **إكمال الكمال**، ج5، ص55. ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج1، ص170.

[3] تحت رقم (1437). انظر: المنوني، **صحيح البخاري في الدراسات المغربية**، ص56.

[4] المصدر نفسه، ص56.

[5] المصدر نفسه، ص56.

[6] من مثل ما وقع عليه من تنبيه في حديث أبي موسى عن النّبي صلى الله عليه وسلم، فقد اثبت في المتن لفظ (كقر الدجاجة)، ونبّه في الهامش على وقوع لفظ (الزجاجة) منسوباً للكشميهني. كتاب التوحيد، باب: قوله تعالى: (ونضع الموازين القسط)، نسخة الفاتح مخطوط رواية أبي ذر الهَرَوي، ج1، ورقة رقم(174). انظر ص41.

3- لم تقتصر المقابلات على ما وقع بين الروايات، وإنّما كانت هناك تنبيهات بحسب ما وقع من اختلافات عند مقابلة النّسخة المخطوطة، بنسخ مخطوطة أخرى، مع التنبيه على أنّ هذه النّسخ الأخرى تعود في أصلها لرواية أبي ذر الهروي.[1]

4- استخدام أسلوب الترقيم (تخصيص رموز خاصة) لكل رواية، للتسهيل في الإشارة إلى الرواية مصدر الاختلاف.

5- اعتمدّ المحدثون منهجاً خاصاً في بيان الوجه الراجح في الاختلاف:

فقد كان للمحدّثين طريقتهم التي اتبعوها في التنبيه على مسألة الفروقات في نسخهم، فقد كانوا يحرصون على بيان ما رجح لديهم من خلال إثباته في المتن، ثمّ التنبيه على ما وقع من اختلاف في موضعه في الحاشية. وهذا يتفق مع ما أشار إليه القاضي عياض في الإلماع.

ومن أمثلة ذلك: ما ثبت في النّسخة الزاهدية لرواية أبي مكتوم، إذا وقع اختلاف بين شيوخ أبي ذر الهروي، ورجَّح وجهاً لأحدهم كان يرمز في المتن إلى صاحب الرواية الذي اعتمدت روايته للفظ، وينبّه في الحاشية على وجه الاختلاف الذي وقع لغيره من شيوخ أبي ذر الهروي.

المثال الأول: ما وقع من اختلاف في الحديث الذي أخرجه البخاري عن علي بن عبدالله المديني[2] في إثبات الراجح في اسم والد عبدالله فيما إذا كان (عمر) أو (عمرو)، فقد رجّح العلماء أنّ الحديث يروى عن (عبدالله بن عمر) وليس عن (عبدالله بن عمرو)، وبالعودة لمخطوط الفاتح من رواية أبي مكتوم عن أبي ذر الهروي فقد أثبت في المتن الحديث برواية (عبدالله بن عمر) ونبّه في الحاشية على ورود الرواية بـــ(عمرو) عند الكُشْمِهَني. بالترقيم برقم(هـــ) فوق لفظ(عمرو) الذي أورده في الحاشية.

---

[1] فعلى سبيل المثال النّسخة الزاهدية قوبلت على نسخة الأصل المنسوخ منها وهي نسخة الفقيه صالح بن أبي بكر السراج، وعليه فقد وقعت في بعض المواضع مقابلات بين النسخة الخطية للمخطوط، وما وقع من اختلافات بينها وبين النسخة المقابل عليها. ومن ذلك ما أثبت في آخر النسخة المخطوطة: من أنّ هذه النّسخة بلغت مقابلة على قدر الاستطاعة على نسخ عدد من العلماء، وهي ثلاثة أصول نسخة القاضي عز الدين بن العديم المصرية، وأصل شامي وهي نسخة ابن النّصيبي، وأصل مغربي وهي نسخة شمس الدين.

وقد ثبت في أثناء المخطوط رصد عدد من الفروقات وترقيمها ب(خ) إشارة إلى إحدى النّسخ. انظر ص 44 من المداخلة.

-ومن ذلك ما وقع من تنبيهات في النسخة المغربية لابن الحطيئة، حيث تكررت المواضع التي وقع فيها التنبيه على وجود فروقات معينة وقعت في أحد النّسخ. ومثالها ما وقع التنبيه عليه في كتاب القدر، باب في القدر، في حديث زيد بن وهب عن عبدالله، عن النّبي صلى الله عليه وسلم:"وإنّ الرجل ليعمل بعمل أهل الجنّة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع أو باع..." فنبه في الهامش بقوله:"في نسخة أو دراع". ورقة رقم(2) من النّسخة المغربية. انظر ص 48 من الدراسة وفيها صورة الصفحة المخطوطة.

[2] كتاب المغازي، باب غزوة الطائف في شوال، الجزء الثالث، ورقة رقم (39) من مخطوط رواية أبي مكتوم بن أبي ذر، نسخة الفاتح التركية. انظر ص رقم 49من الدراسة.

المثال الثاني: ما وقع في كتاب الاستسقاء، باب(دعاء النّبي صلى الله عليه وسلم) في حديث الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:" أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْجِ عَيَّاشَ ... اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا **سِنِينَ كَسِنِي** يُوسُفَ"[1]

فقد وقع في نسخة ثناء الله الزاهدي[2] لفظ (**سِنِي كَسِنِي**) في متن الرواية مثبت فوقها رقمين هما(حـ ـسـ) إشارة إلى أنّها ثبتت هكذا عند الحمّوي، والمستملي، مع إثبات لفظ (**سنين**) في **الحاشية**، والترقيم فوقه بـ(هـ) إشارة إلى ثبوت اللفظ عند الكُشْمِهَني هكذا.

وفي بعض الأحيان إذا وجد سقط أو حذف معين، كان الرواة يستخدمون حرف(لا) للإشارة إلى بداية الموضع الذي سقط أو حذف، ثمّ يتم استخدام حرف(إلى) للتنبيه على نهاية العبارة أو الموضع الذي سقط من رواية أحد الرواة، مع الترميز برمز خاص لصاحب الرواية للإشارة إلى ما وقع من حذف في روايته أو نسخته.

وهذا الأسلوب نجده مطبقاً أيضاً في فروع النّسخة اليونينية. فهو أسلوب اعتمده الإمام اليونيني أيضاً في ضبط فروق النّسخ لديه، وهو يدل على عناية الرواة بنسخهم التي كانوا يروونها ويقابلونها عن شيوخهم.

المطلب الثاني:

نموذج من عناية رواة نّسخ صحيح البخاري بضبط الفروقات (نسخة مكتبة الفاتح) لرواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، عن أبي ذر الهروي:

منهج ضبط الفروقات بين النّسخ في رواية ابن أبي مكتوم عيسى، عن الشيخ المقرىء أبي الحسن علي بن حميد بن عمّار الأنصاري الأطرابلسي[3]، فقد وقع التنبيه في مقدمة نسخة (الفاتح) توضيح منهج الرواة في ضبط الفروقات التي وقعت بين شيوخ أبي ذر الهروي بالآتي:

1) أصل في ضبط طرقهم كل حرف أو كلمة أو كلام عليه في هذا الكتاب تصحيح، وأعني به صح في الرواية هكذا.

2) فإن كان في الحاشية شيءٌ بدل المصحح عليه في المتن فهو لمن عليه علامته، وصحَ المُصَحَحُ عليه في رواية الباقي.

3) اعتمدت رقوما خاصة بأصحاب الروايات، وكل علامة هي بعض من اسم صاحبها حسب الآتي:

- **حـ**: علامة (الحا) علامة أبي محمد عبدالله بن أحمد بن حمُّويَه السَّرخْسي.
- **سـ**: والسين علامة أبي إسحق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المسْتملي.
- **هـ**: والها علامة أبي الهيثم محمد بن المكي بن زرّاع الكُشْمِيهِني.

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، ج2، ص26، حديث رقم1006. هكذا ثبتت في النسخة المطبوعة لدار طوق اليونينية، ولم ينبه على وجود أي اختلاف أو فرق.

[2] ورقة رقم(123) من نسخة مكتبة ثناء الله زاهدي في باكستان، انظر ص رقم 50 من الدراسة وفيها صورة الصفحة من المخطوط الأصل.

[3] وهذا المنهج، هو مقدمة أثبتت في بداية كل جزء من الأجزاء الثلاثة من نسخة الفاتح، والتي يعود تاريخ نسخها عن الأصل في سنة (736هـ)، انظر ص 45 من الدراسة وفيها صورة عن الصفحة المخطوطة.

- **حســـ**: هذه الصورة إذا اجتمع أبو محمدٍ السَّرَخْسي وأبو إسحق المسْتملي على شيء.
- **خ**: والخا علامة نسخةٍ، ونعني نسخة من نُسخ طريق أبي ذرٍّ الهَرْوي.

4) وليس في الكتاب شيءٌ عليه علامةٌ من هذه المرسومة من قبلُ وإن كانت(خآ إلا) وهو داخل في الرواية.
5) إلا أن يكون عليه نفيٌ أو مكتوباً عليه حاشيةـــ أو تنبيهٌ أو يكون شرح لغةٍ، أو بيان اسم رجلٍ؛ فمثلُ هذا معلومٌ أنَّه ليس من كتاب البخاري. فقد لا يكون عليه شيءٌ.
6) وعلامة النّفي صورة اللام ألف لا (**لا**) فمتى كان على شيءٍ وقدامهُ بعض العلامات فهو منفي عن تلك.
7) و كذلك التقديم والتأخير وعلامته صورة الميم (م) على أول الكلام المؤخر، وكذلك على أول المقدم.(وربما كتبت مؤخر على أول المؤخر مقدم على أول المقدم على آخره مكتوبٌ (إلى)، والتقديم والتأخير للكل حتى يثبت معه بعض العلامات.
8) و متى كان المختلف فيه كلاماً فعلى آخره مكتوب (إلى) آخره، وإن كان كلمةً جعلتها بين نقطٍ، وربما كتبت على آخرها (إلى)، واكتفيت بها من النقط وهو قليل، وإن كان حرفاً واحداً بين نقط.
9) وربما صححت في المتن على شيء واقتصرت في الحاشية، وحذاه على العلامات.
وقد يكون نسخة وقد يكون نفياً لبعضٍ، وقد يكون إثباتاً، وقد يكون التصحيح على الذي في الحاشية لوقوعه ثمَّ به؛ ثُمَّ اتفقوا عليه في بعض النّسخ، أو لكونها في أحسنها، أو على الذي في المتن (خآ) النسخة مع بعض العلامات أو دونَهَا.
10) وقد وضعتُ (خا) النّسخة فوق الكلمة، أو الكلام. فإن كانت من أسفل فيعني نسخة لم نتيقن أنّها من طريق أبي ذر، أو كانت و لم تكن سماعاً للشيخ رضي الله عنه.
11) ومتى كان على شيء(أصح) وحذاه (عين علّةٍ) في الحاشية، أو مثال النبرة؛ فأعني هكذا الرواية وفيه نظرٌ من جهة لغةٍ، أو شيء ما، وهو قليل.

قلت: يلاحظ هنا دقة المنهج التي حرص المحدثون على سلوكها في ضبطهم وإشارتهم لفروق الروايات من خلال ما ذكر سابقاً في ضبطهم لمروياتهم.

وفيما يأتي توضيح للطريقة التي سار عليها الإمام اليونيني في ضبطه للمقابلات وفروق النّسخ:

منهج الإمام اليونيني في الإحالة على الهوامش ورصد الفروق:

من الأمور التي تلزم المشتغلين بالحديث النبوي، وكتب السنة وبالتحديد صحيح البخاري، معرفة مقصود المحدّثين من مسألة الرقوم التي استخدمت للتنبيه على الاختلافات التي وقعت، لأنّ وجود هذه الرقوم وتوظيفها بصورة دقيقة، دليل على وجود منهج معين اتبعه المحدثون في ضبط مروياتهم.

و من المحدثين الذين قد نبّه الشيخ العلامة أبو الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني في مقدمة نسخته لصحيح البخاري على ضرورة معرفة الأصول المشار إليها ممّا أحال عليها في هوامش نسخته من صحيح البخاري، وما علّم عليه بين الأسطر. بالإضافة إلى ضرورة فهم طريقة الترقيم، وما دلت عليها؛ حتى يفهم المقصود من التنبيه على

الاختلاف فيما إذا كان إثباتاً أو نفياً، راجحاً أو مرجوحاً، وقد حذّر رحمه الله من إغفال هذا الأمر بقوله: "فافهم الرسم، واحذر من الغلط."[1].

و فيما يأتي توضيح لطريقته التي سلكها في التنبيه على ما وقع من فروق بين الروايات.

1. في حال وجود الاتفاق على رواية ما:

-الإشارة إلى الأئمة الأربعة حال اتفاقهم على رواية بكتابة الرقوم الآتية(ه ص س ظ) مجتمعة، وذلك إذا وقع اتفاق الأئمة الحفاظ الأربعة، وهم أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأَصيلي، والحافظ أبو ذر الهروي، والحافظ أبو القاسم علي بن الحسين بن عساكر الدمشقي، والأصل المسموع على أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني.

قلت: ومثال ذلك ما أثبته اليونيني في كتاب الإيمان، باب (من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، حيث رقّم اليونيني فوق لفظ "**أحدكم**" رقوم الأئمة الحفاظ الأربعة(ه ص س ط)[2] في المتن؛ من قوله صلّى الله عليه وسلم: "قال لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه". وذلك للإشارة إلى ثبوتها وصحتها[3].

وسبب هذا الترقيم للفظ هو وجود اختلاف وقع بين بعض الرواة من مثل المستملي، والأَصيلي وابن عساكر، في رواية، وهذا ما وضّحه ابن حجر: بقوله:" وللمستملي: "أحدكم " وللأصيلي: "أحد " ولابن عساكر: "عبد " وكذا لمسلم عن أبي خيثمة."[4]

2. وما اتفق عليه ثلاثة منهم اسقط رسم أحدهم، وكذلك إذا اتفق إثنان منهم، رقم ما جعل رسماً لهما.
3. وإذا لم يكن عندهم فإمّا أن اكتب على الهامش سقط عنده(ه ص س ظ)، أو أكتب عليه (لا)، وأرقم رسم من ليس عنده، (مثاله إن وقع في أصل سماعي حديث بدء الوحي جمعه لك في صدرك، ووقع عنده (ه ص س ظ) جمعه لك صدرك بإسقاط في فأنا أرقم على في (لا)، وأرقم فوقها وإلى جانبها (ه ص س ظ).
4. هذا وإن وقع الاتفاق على سقوطها، وإن كانت عند أحدهم وليست عند الباقين رُقم رسمه وتُركَ رَسمهم، وكذلك إن لم تكن عند واحد وكانت عند الباقين كتب عليها (لا)، ورقم فوقها الحرف المصطلح عليه، وعليه يقاس في كل ما يرى مرقوماً عليه.
5. وقد راعى اليونيني رقم أبي ذر ومشايخه الثلاثة الحمّوي، والمستملي، وأبي الهيثم، فما خالف أصل سماعه[5]؛ فإن كانت المخالفة من الجميع كتبه في الهامش ورقم عليه(ه)هكذا، وصحح عليه (صح) هكذا.

---

[1] نسخة مخطوط مكتبة الملك عبدالعزيز، لفرع اليونينية، ورقة رقم2، انظر ص رقم 51 من الدّراسة وفيها الصفحة المخطوطة.

[2] وهم أبو ذر الهروي، والأصيلي، وابن عساكر، وأبي الوقت السجزي.

[3] نسخة مكتبة فيض الله لفرع اليونينية، ورقة رقم 8. صحيح البخاري مطبوع، ج1، ص13. انظر ص رقم 52 من الدراسة وفيها الصفحة المخطوطة.

[4] فتح الباري، ج1، ص57.حديث رقم 13.

[5] ويقصد اليونيني بما خالف أصل سماعه أي خالف الرواية الأصل التي كانت معتمداً لرواية اليونيني وهي رواية أبي عبدالله الحسن بن أبي بكر عبدالله المبارك الزَّبيدي الرِّبعي.

قلت: وهذا الأمر يعني أنّ اليونيني عندما يشير في الهامش لاختلاف ما ويرقم عليه بـــ(ه) فإنّ هذا يعني أنّ الاختلاف وقع من شيوخ أبي ذر الثلاثة، ولا يعني بحال أنّه تفردٌ تفرّد به أبي ذر عن شيخ من شيوخه، ذلك أنّه لو كان مصدر الاختلاف أحد شيوخ أبي ذر فإنّ الرقم سيكون بالإشارة لأبي ذر مع الترقيم لشيخه الذي وقع منه الاختلاف. ومثال ذلك أن يرقم على اختلاف ما بالرقم(ه حـــ) للإشارة أنّه من الحمّوي من طريق أبي ذر، أو (ه ســـ) إشارة إلى أنّ مصدر الاختلاف هو المستملي، وكذلك الأمر بالنسبة لشيخه ابن الهيثم الكُشْمِهَني، كما سيأتي.

6. بيّن اليونيني أنّه إن وافقت رواية أحد مشايخ أبي ذر أصل سماعه، فإنّه يكتب الذي خالف إمّا في الأصل بين الأسطر، ويرقم عليه ما تقرر من الاصطلاح إنّه رسم له. أو في الهامش ويكتب فوقه الرقم.
7. اعتمد اليونيني الرقوم الآتية: للحموي (حـــ) و للمستملي (ســـ)، وللكشميهني (هـــ).
8. إذا وقع الاختلاف عند اثنين من شيوخ أبي ذر اعتمد الرقوم الآتية:

- الحمّوي والمستملي رقمت عليه (حـــ ســـ)هكذا.
- وإن كان عند الحمّوي وأبي الهيثم رقمت عليه(حهـــ) هكذا.
- وإن كان عند المستملي وأبي الهيثم رقمت عليه(سهـــ) هكذا.

9. وإن كان ثابتاً عند أحدهم دون الآخر رقّم عليه رسمه، إمّا في الأصل أو في الهامش، وقد وقع شيء كثير من التراجم، والأحاديث، والكلمات.
10. وما كان يقع من اختلاف مصدره شيخ من شيوخ أبي ذر، كان يشير له في الهامش، ويضع رقم هذا الشيخ للتنبيه على أن هذا الاختلاف مصدره ذلك الشيخ، وليس غيره.

ومثال ذلك ما وقع في التعبير عن ترجمة (كتاب فرض صدقة الفطر) حيث أثبت في الهامش تنبيه على وجود اختلاف مصدره المستملي شيخ أبي ذر؛ فقد جاء في روايته(أبواب صدقة الفطر)، نبّه على ذلك بالإشارة إلى الاختلاف في الهامش، ووضع إشارة(ه ســـ) فوق ما ذكر للتنبيه على ذلك.[1]

[1] انظر نسخة فيض الله من فروع اليونينية، ورقة رقم(81)، وصحيح البخاري مطبوع ، ج2، ص130. انظر ص53 من الدراسة وفيها صورة عن الصفحة المخطوطة.

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات, والصلاة والسَّلام على نبينا وحبيبنا نبي الهدى والرحمة محمد، وعلى آله وصحبه وسلم الطيبين الطاهرين, ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

وبعد: فقد خلصت هذه المداخلة إلى النتائج الآتية:

1) توصلت الدراسة إلى أنّ القاضي عياض قدّم للأمة وثيقة هامة سطّر فيها مشاهداته من النسخ المخطوطة الأصيلة التي تلقاها عن شيوخه وبخاصة نسخ روايات صحيح البخاري.

2) كان للقاضي عياض فضل كبير في توثيق منهج رواة الحديث في ضبطهم لنسخهم المخطوطة ، ومروياتهم، ممّا أسهم في تجلية صورة المنهج العلمي الدقيق الذين ابتكره رواة صحيح البخاري في ضبط فروق الروايات.

3) أثبتت الدّراسة أنّ منهج المتقدمين من المحدّثين لروايات صحيح البخاري، منهج علمي دقيق ينبغي الوقوف عليه وفهمه من خلال ما كتبه العلماء أنفسهم في مخطوطاتهم الأصيلة عنه.

4) أهمية إطلاع الباحثين وأهل الاختصاص على أصول النّسخ المخطوطة لصحيح الإمام البخاري، ليساعد المتخصصين في بناء تصوّر واضح عن عناية المحدثين واهتمامهم بمروياتهم ، وبخاصة ضبط اختلافات النسخ.

5) الحاجة إلى مطابقة كلام علماء الحديث في كتبهم بما وقفوا عليه من نسخ مخطوطة وأصول ليفهم مرادهم على وجه الدقة، ويستفاد مما نقلوه إلينا ما أمكن الوقوف على تلك المصادر التي اعتمدوا عليها أو أشاروا إليها.

6) الحاجة إلى رتق الهوة والفجوة بين طلبة العلم في مجال المخطوطات الإسلامية من خلال المؤسسات التعليمية ومراكز المخطوطات المتخصصة لإنشاء حلقات ودورات علمية يكتسب فيها طلبة العلم دربة في التعامل مع نماذج من الكتب المخطوطة.

واختم مداخلتي بدعاء أخرجه القاضي عياض بسنده عن نافعٍ في آخر كتابه الالماع، فَائلاً: "كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا جَلَسَ مَجْلِسًا لَمْ يَقُمْ حَتَّى يَدْعُوَ لِجُلَسَائِهِ بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ وَزَعَمَ أَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو بِهِنَّ لِجُلَسَائِهِ وهي قوله اللَّهُمَّ اقْسِمْ لَنَا مِنْ خَشْيَتِكَ مَا تَحُولُ بِهِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَعَاصِيكَ، وَمِنْ طَاعَتِكَ مَا تُبَلِّغُنَا بِهِ جَنَّتَكَ وَمِنَ الْيَّقِينِ مَا تُهَوِّنُ بِهِ عَلَيْنَا مَصَائِبَ الدُّنْيَا، اللَّهُمَّ مَتِّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوَّتِنَا مَا أَبْقَيْتَنَا، وَاجْعَلْهُ اللَّهُمَّ الْوَارِثَ مِنَّا وَاجْعَلْ ثَأْرَنَا عَلَى مَنْ ظَلَمَنَا وَلَا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا مَنْ لَا يَرْحَمُنَا"

وبما ختم به القاضي عياض كتابه الإلماع بقوله:" وَأسأل الله جَامِعَ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ أَنْ يَجْمَعَ أَهْوَاءَنَا الْمُتَفَرِّقَةَ فِي أَوْدِيَةِ الدُّنْيَا، عَلَى مَا يُزْلِفُ لَدَيْهِ ويرضيه ويخلص أَعمالنَا لوجهه، وما لم يَكُنْ مِنْهَا لَهُ فَيَصْرِفَهُ لِذَلِكَ بِلُطْفِهِ وَتَلَافِيهِ، وَيَخْتِمُ لِجَمِيعِنَا بِالْحُسْنَى قَبْلَ انْخِرَامِ الْأَجَلِ وَفِرَاقِ الدُّنْيَا، وَيَسْتَعْمِلُنَا بِمَا عَلَّمَنَا مَا دَامَ الْعَمَلَ يُمْكِنُنَا".[1]

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

[1] الالماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص 249.

قائمة بالمخطوطات التي استندت لها الدراسة

قائمة بمخطوطات **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل،(ت256ه)، مع التنويه إلى أنّها جميعها توفرت للباحثة بصورة(رقمية)، أوردها فيما يأتي بحسب اسم راوي كل منها:

1. **رواية أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهروي،**

- مكتبة (ثناء الله زاهدي)، باكستان، مجلد، دار الكمال، سوريا.
- مكتبة محمد الفاتح، مدينة اسطنبول، تركيا، برقم(1063)،ثلاثة مجلدات، دار الكمال، سوريا.

2. **ابن الحطيئة أبي العباس(478-560هـ)،**

- مركز إحياء التراث الإسلامي، في مدينة دمشق، مجلد واحد، دار الكمال، سوريا.
- الخزانة العامة في مدينة الرباط، في المغرب، من مكتبة عبد الحي الكتاني، تحت رقم(318)، مجلد واحد، دار الكمال، سوريا.
- مكتبة مغنيسيا، في مدينة مغنيسيا، غرب تركيا، تحت رقم (203)، مجلد واحد. دار الكمال، سوريا.

3. **رواية أبي عبدالله محمد بن أحمد بن منظور القيسي:**

مكتبة جامعة الملك سعود، في المملكة العربية السعودية، تحت رقم(7288)، مجلد، دار الكمال، سوريا.

4. **أبي علي بن حسين بن محمد بن فيارة الصدفي:**

- الخزانة العامة، في مدينة الرباط، المغرب، تحت رقم(1332)، ثلاثة مجلدات، دار الكمال، سوريا.
- المكتبة الوطنية في الجزائر، برقم(429)، مجلد واحد كامل. دار الكمال، سوريا.
- الخزانة الملكية في المغرب في القصر الملكي، مجلد واحد كامل. دار الكمال، سوريا.
- مكتبة الحرم النبوي الشريف، في المدينة المنورة، في السعودية برقم(232/67). دار الكمال، سوريا.

قائمة بأسماء المصادر والمراجع

-الجياني، للإمام الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (ت498هـ)،

ـــــــــــــــــ **تقييد المهمل وتمييز المشكل** ،ط1، 3م، اعتنى به علي بن محمد العمران، ومحمّد بن عزير شمس، (1421ه-2000م)، السعودية: دار عالم الفوائد.

ـــــــــــــــــ **التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة، قسم البخاري**، ط1،تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي،(1987م)، دار اللواء، الرياض.

- ابن أبي حاتم ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي(327هـ)،

- ابن حجر ، أحمد بن علي ، (ت 852ه):

ـــــــــــــــــ**فتح الباري** بشرح صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط2، (1988م) ، بيروت: دار الفكر.

ـــــــــــــــــ **هدي الساري** ، مطبوع مع فتح الباري المذكور، (1407هـ).

-نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق:نور الدين عتر، ط3، 2000م، مطبعة الصباح، دمشق.

-الخطابي، الإمام أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي، **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري** ، ط1، (1409هـ)، تحقيق: د. محمد بن سعد آل سعود ، معهد البحوث العلمية جامعة أم القرى.

- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد ،(ت 748هـ)،

ـــــــــــــــــ **سير أعلام النبلاء** ، تحقيق جماعة من العلماء ط6، (1989م)، بيروت : مؤسسة الرسالة.

ـــــــــــــــــ **تاريخ الإسلام**، ط1، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، (1407هـ - 1987م)، لبنان: بيروت.

-الزيّات ، أحمد حسن و آخرون ، **المعجم الوسيط** ، ط2 ، المكتبة الإسلامية ، تركيا ، 1392ه – 1972م

-رستم، أسد، **مصطلح التاريخ**، المكتبة العصرية، ط1، 2002، بيروت.

-ابن رشيد، محب الدين أبي عبد الله محمد بن عمر بن محمد ابن رشيد السبتي الفهري الأندلسي (ت726هـ)،**إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح**، تحقيق الدكتور الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجه)، (1321هـ) تونس: الدار التونسية للنشر.

-الزركلي، خير الدين،(1980م) **الأعلام**، ط5، دار العلم للملايين، بيروت.

-عبدالتواب، رمضان، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحققين، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1985م.

- عبد القادر، موفق بن عبدالله، (1993م)، **توثيق النّصوص وضبطها عند المحدثين**، بيروت، دار البشائر.

ـــــــــــــــــ عياض، القاضي أبو الفضل بن موسى اليحصُبي السَّبتي، **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، (ط1)، تحقيق: السيد أحمد صقر، (1379هـ - 1970م)، القاهرة، دار التراث / المكتبة العتيقة.

-ابن فارس ، أبي الحسين أحمد بن زكريا الرازي ، (395ه). **معجم مقاييس اللغة**، ط2،1م ،(إشراف: إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ/1999م.

-ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد(ت799هـ). **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

-الفقيه، شفاء علي حسن، روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري، ط1، دار المأمون، عمان، 1434ه\2013م.

-القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين أحمد،(ت923هـ)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**،(1990م)،(ط1)، بيروت، دار الفكر.

-مسلم, أبو الحسن بن الحجاج النيسابوري الإمام (ت261هـ).**الصحيح** , (ط بدون), 5م, تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي, بيروت: دار إحياء الكتب العربية .

-المقري، أبو العباس التلمساني شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى (ت1041ه).**أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض**،تحقيق: مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1939م.

-نور سيف، أحمد محمد، **عناية المحدثين بتوثيق المرويات**، وأثر ذلك على تحقيق المخطوطات، (ط بدون)، دمشق، دار المأمون للتراث.

-النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف،(ت676ه)، **ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري**، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية.

-هارون، عبدالسلام محمد، (1996م)، **تحقيق النّصوص ونشرها**، القاهرة، مكتبة الخانجي.

الورقة الأولى من نسخة الجرجاني:رواية الأصيلي عن اثنين من شيوخه المروزي والجرجاني وهي نسخة نادرة جدا؛ مصورة رقميا عن الأصل الخطي الموجود في خزانة مكتبة (مولاي عبدالله الشريف بوزان)، في المغرب، بخط أندلسي قديم، كتبها محمد بن عمر الهوري، سنة (٥٠٥هـ)

ورقة من مخطوط الجرجاني بمكتبة بوزان تظهر فيها الإشارة لفروق النسخ (وهي رواية الأصيلي)

الورقة الأخيرة من مخطوط الجرجاني من مكتبة بوزان

ورقة رقم (174) من نسخة الفاتح لرواية أبي ذر الهروي لصحيح البخاري

الورقة الأولى من مخطوط ثناء الله الزاهدي في باكستان يظهر فيها سند رواية المخطوط

الورقة الأولى لمخطوط رواية أبي مكتوم بن أبي ذر عن أبي ذر الهروي، من مكتبة ثناء الله الزاهدي في باكستان

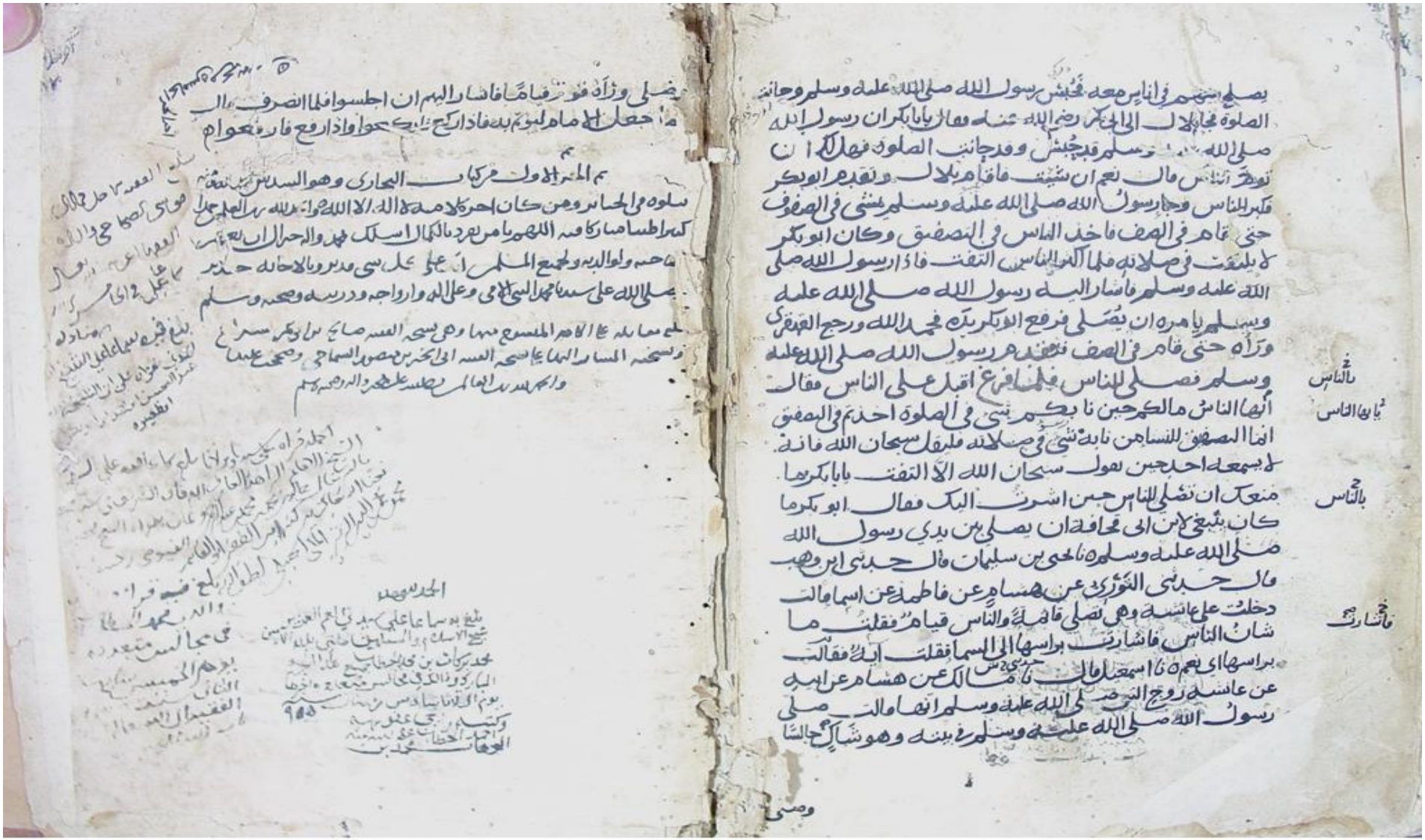

الورقة الأخيرة لمخطوط رواية أبي مكتوم بن أبي ذر عن أبي ذر الهروي، من مكتبة ثناء الله الزاهدي في باكستان

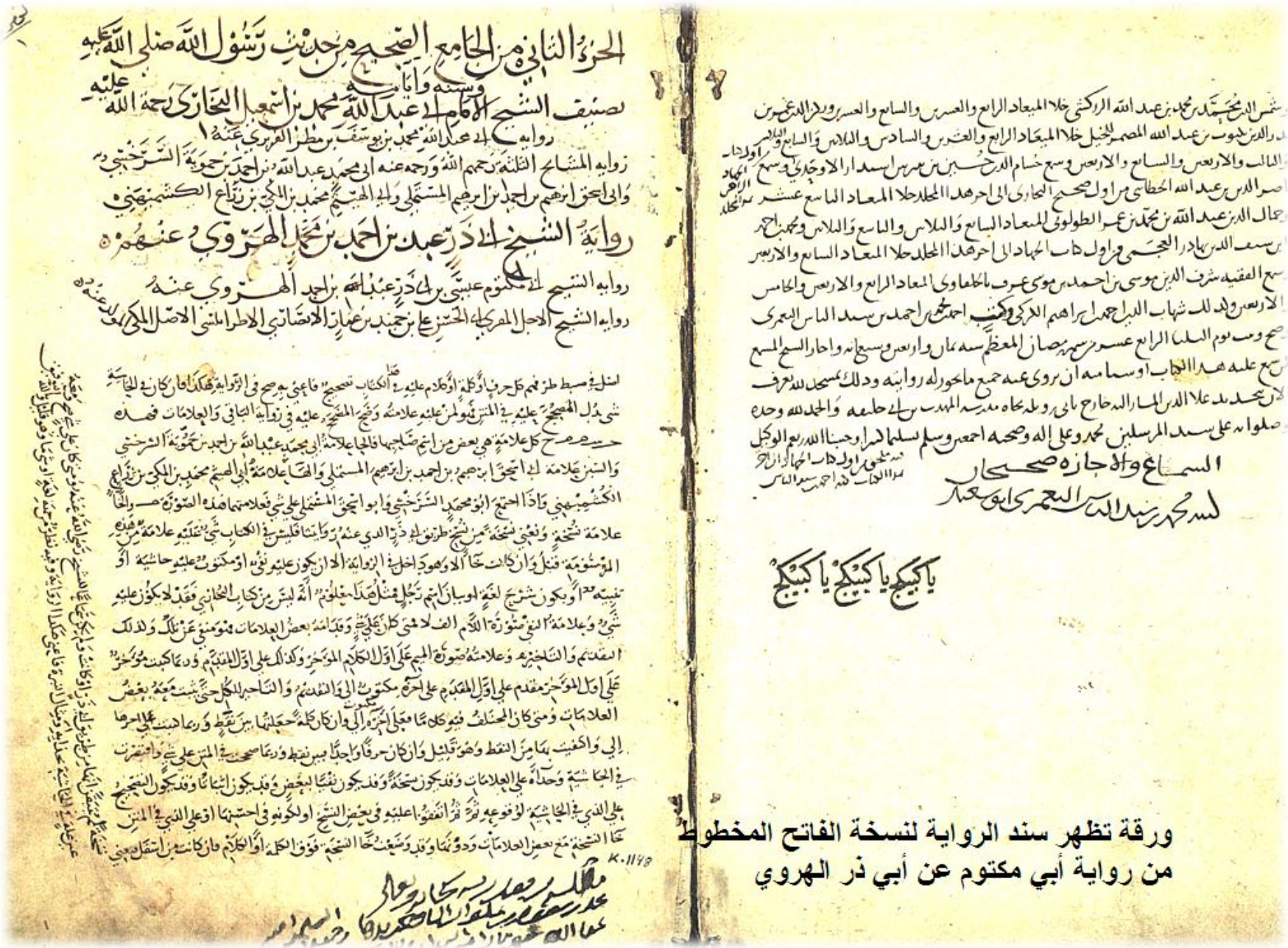

ورقة تظهر سند الرواية لنسخة الفاتح المخطوط
من رواية أبي مكتوم عن أبي ذر الهروي

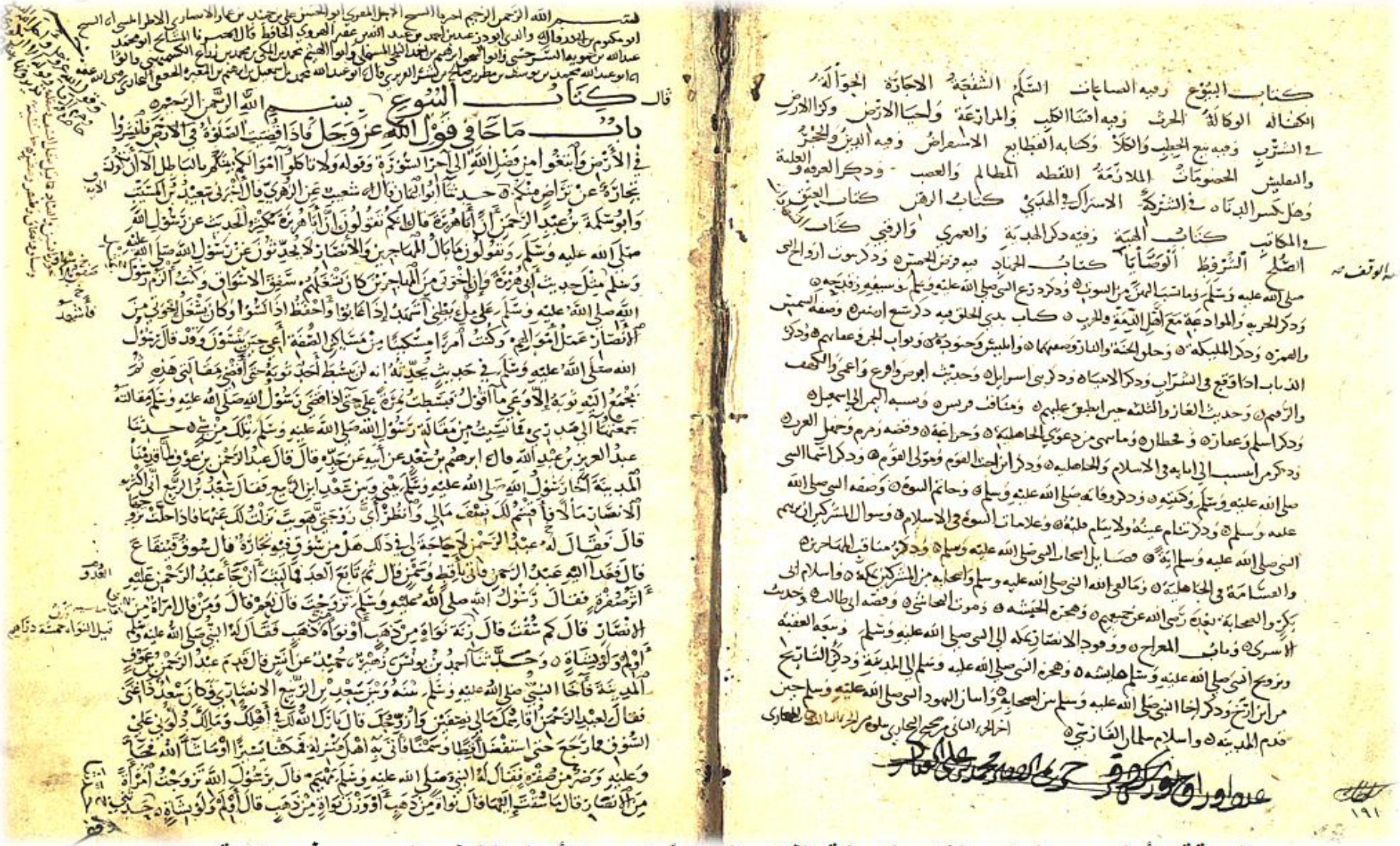

الورقة الأولى من الجزء الثاني لنسخة الفاتح المصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة محمد الفاتح، مدينة اسطنبول، في تركيا، لرواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي، عن أبي ذر الهروي

الورقة الأخيرة من الجزء الرابع من نسخة مخطوط الفاتح لرواية أبي مكتوم بن أبي ذر الهروي من مكتبة محمد الفاتح من تركيا

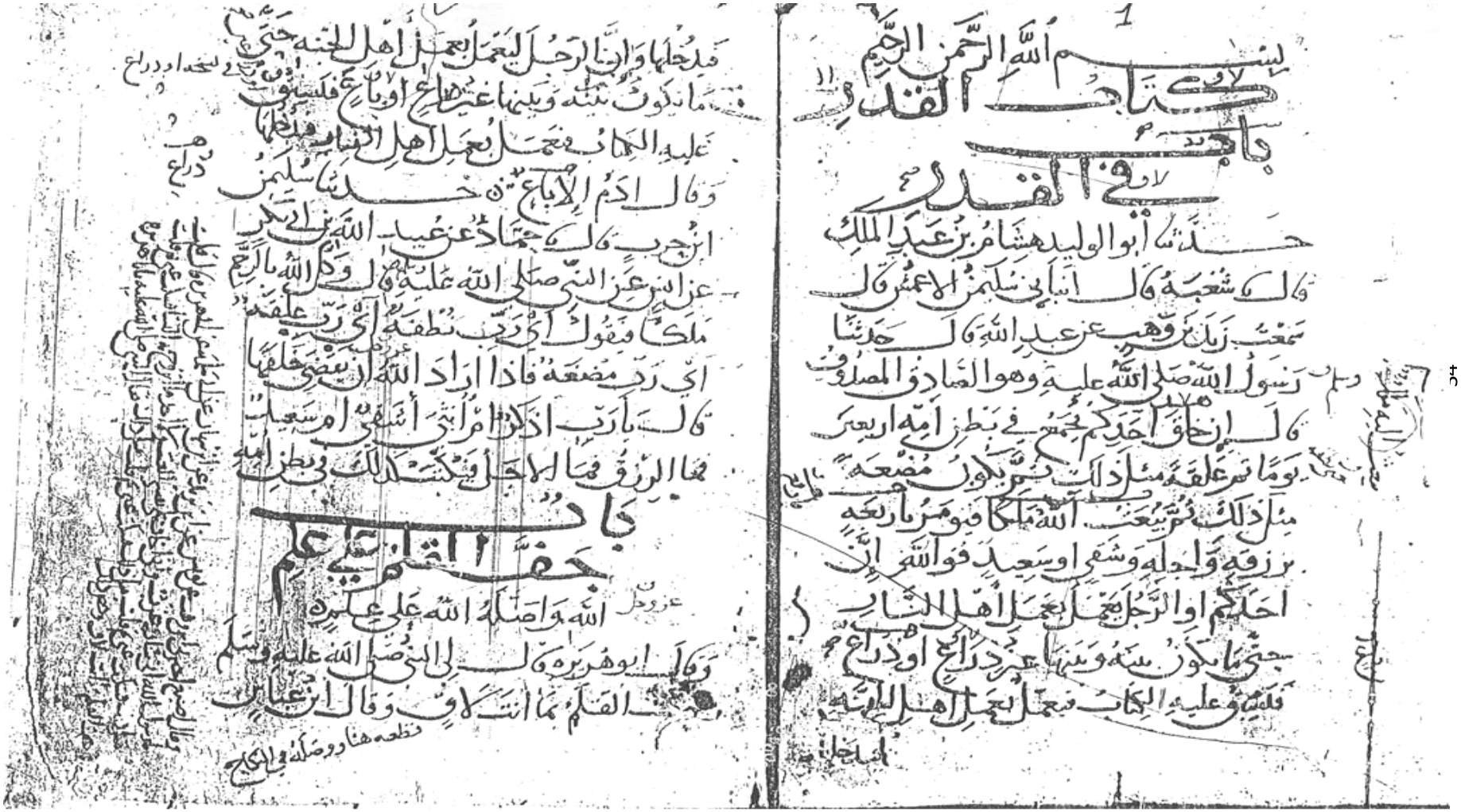

الورقة الأولى من النسخة المغربية لرواية ابن الحطيئة عن شيوخه عن أبي ذر الهروي، من الخزانة العامة بالرباط

ورقة رقم (39) من الجزء الثالث من مخطوط الفاتح لرواية أبي ذر الهروي لصحيح البخاري

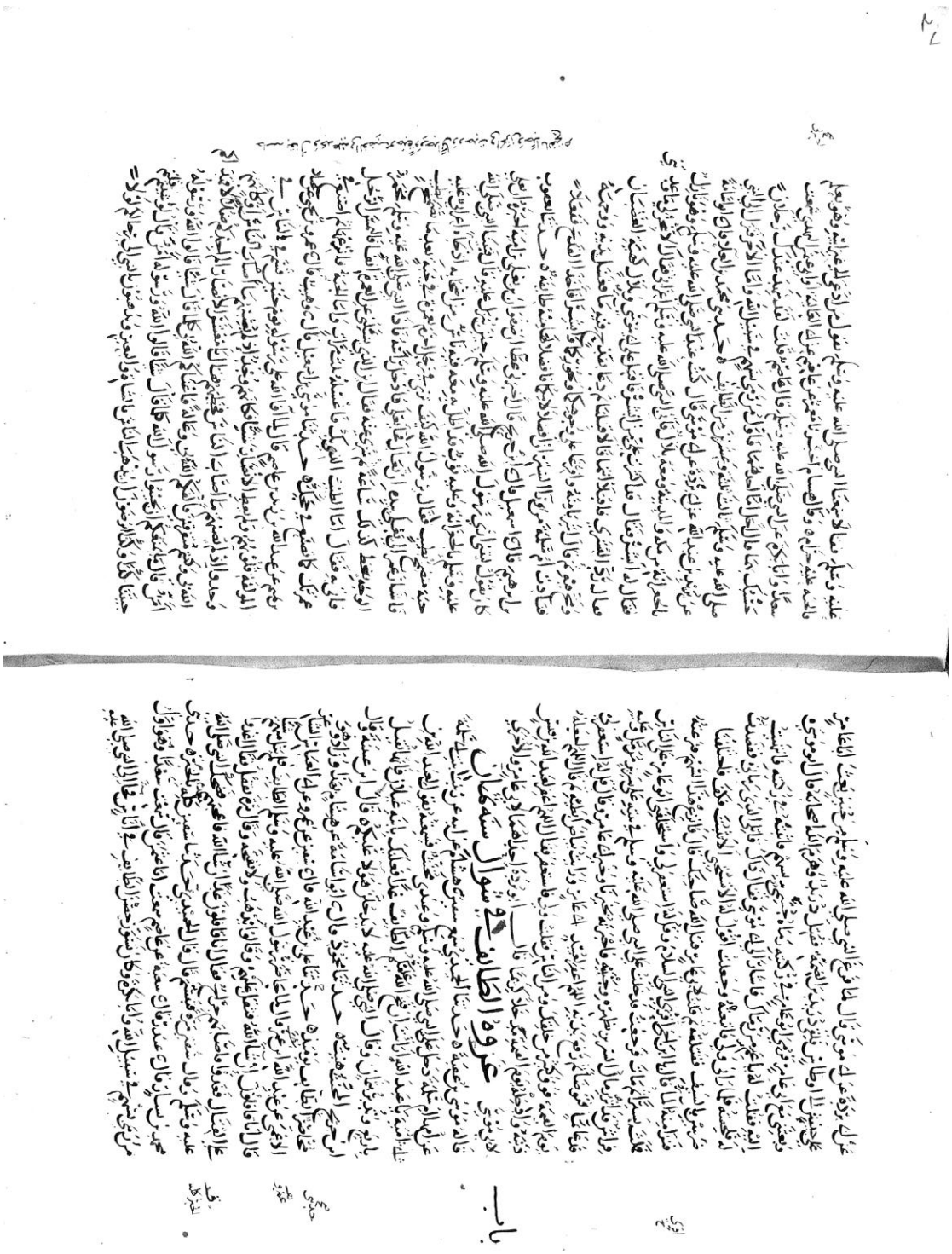

ورقة رقم(123) من نسخة مكتبة ثناء الله زاهدي في باكستان

ورقة رقم2من نسخة مخطوط مكتبة الملك عبدالعزيز، لفرع اليونينية

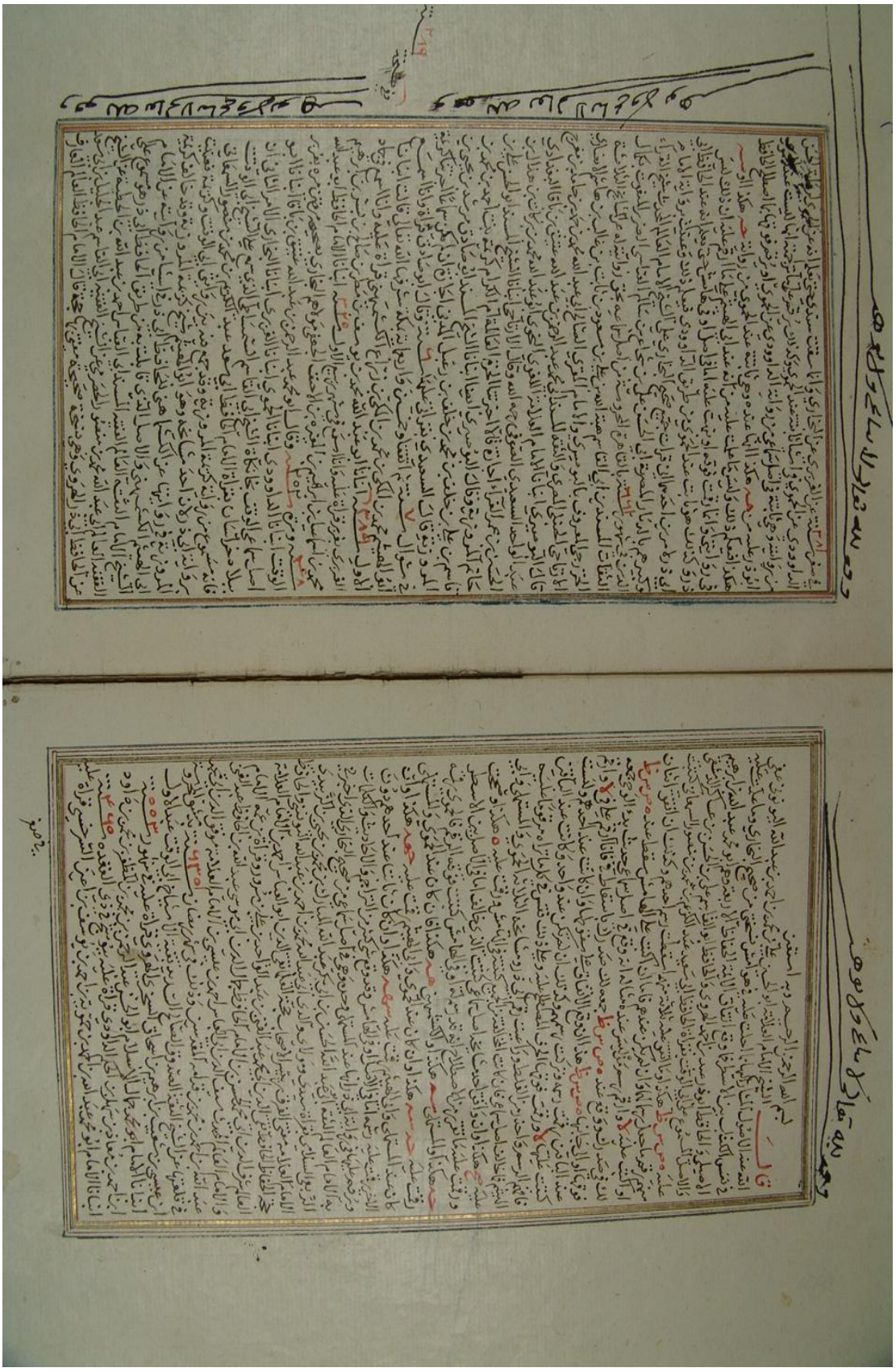

ورقة رقم 8 من نسخة من مكتبة فيض الله لفرع اليونينية

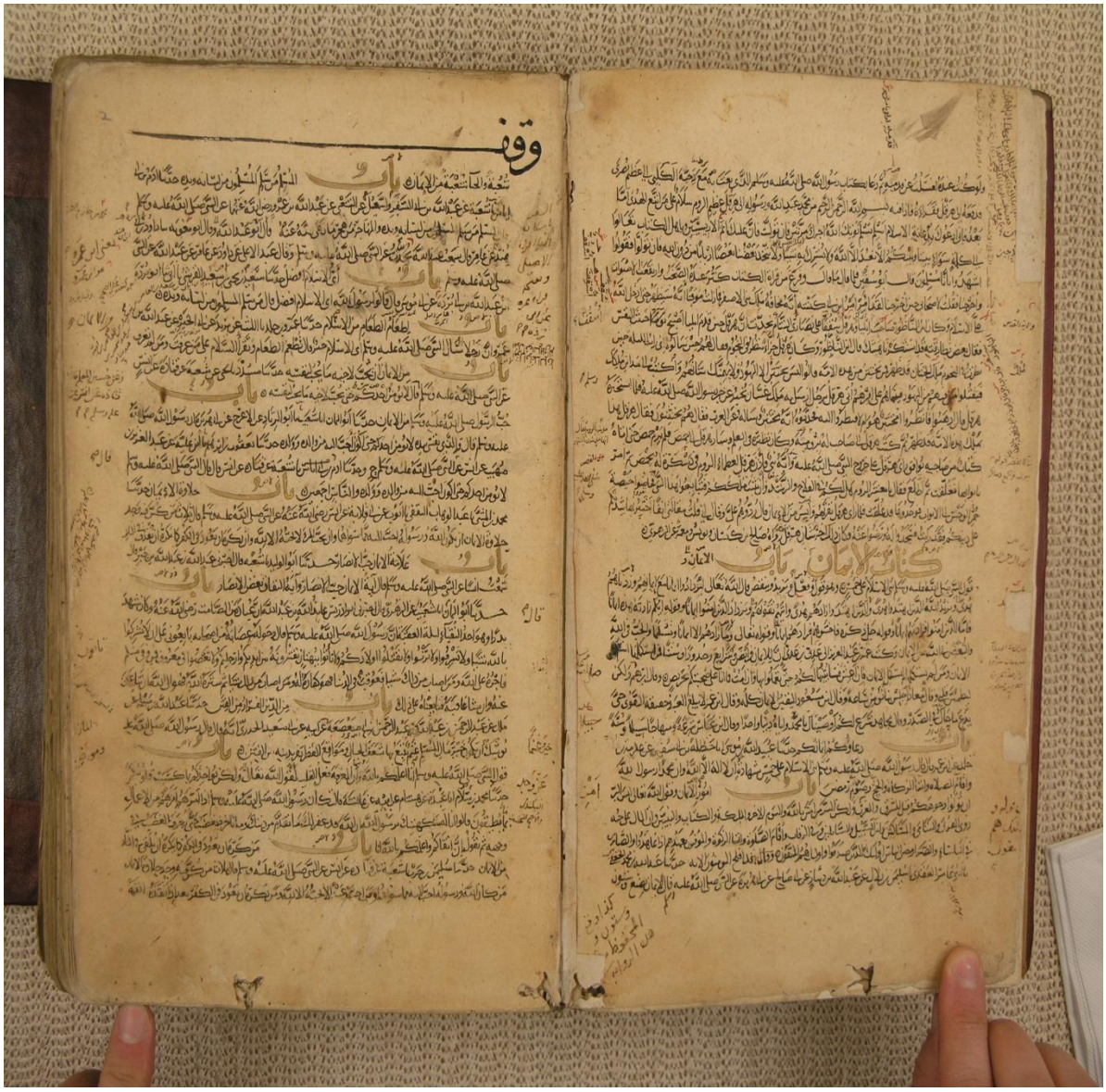

ورقة رقم(81) من نسخة فيض الله من فروع اليونينية